مجلة فصلية معتمدة وحاصلة على رقم ايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ٢٣٥٠ لسنة ٢٠١٩

مجلـــة التجـارة العراقية الالكترونية

مجلة متخصصة فـــي التجـارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـدر عن
وزارة التجارة/دائرة تطوير القطاع الخاص /قسم الدراسات والنشر

اقرأ في هذا العدد

» نموذج مقترح لهيكلة نظام البطاقة التموينية في العراق

» دور الانضباط المالي في تعظيم موارد الدولة

» تحديات التنمية المستدامة في العراق وسبل معالجتها

» تميز المؤسسات ثمار عمل الجودة

مجلة فصلية معتمدة وحاصلة على رقم ايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ٢٣٥٠ لسنة ٢٠١٩
العدد السابع عشر / اذار /٢٠١٩

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

المحتويات

افتتاحية العدد	ص١
* اخبار وانشطة دوائر وشركات الوزارة بالتعاون مع قسم الاعلام والاتصال الحكومي	ص٢-١٠
* قوانين	ص١١-١٣
* نموذج مقترح لهيكلة نظام البطاقة التموينية في العراق	ص١٤-٢٣
* دور الانضباط المالي في تعظيم موارد الدولة	ص٢٤-٢٩
* تحديات التنمية المستدامة في العراق وسبل معالجتها	ص٣٠-٤٠
* تميز المؤسسات ثمار عمل الجودة	ص٤١
* استراحة العدد	ص٤٢

الاشراف والمتابعة

الاستاذ رياض فاخر الهاشمي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

نيران حسن محي

مدير قسم الدراسات والنشر

التصميم

حلا نبيل سلمان

للاتصال والاستفسار

بغداد / المنصور / شارع النقابات

studies@mot.gov.iq

iraqitrademag@yahoo.com

يمكنكم تصفح اعداد مجلتنا على المواقع الالكترونية

www.mot.gov.iq

www.iraqitic.com

دائرة تطوير القطاع الخاص

تسعى هذه الدائرة ومن خلال أقسامها الخمسة وبالتنسيق مع الجهات المعنية بالقطاع الخاص من اتحادات وغرف تجارية وصناعية ومنظمات رجال الأعمال وهيئات الاستثمار والجامعات والمراكز البحثية إلى خلق قطاع خاص عراقي وطني وحيوي ومزدهر مبادر محلياً ومنافس إقليمياً ومتكامل عالمياً ، وان يكون أكثر التزاماً اجتماعياً وبيئياً بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وذلك من خلال (فهم طبيعته ، ورفع تراتبية العراق في المؤشرات العالمية الخاصة ببيئة الأعمال ، وتنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل يحسن من قدرتها الإنتاجية والتنافسية ، وان يكون هناك مظلة تتوحد تحتها كل الجهود والخطط الداعمة للقطاع الخاص العراقي لتكون بمثابة منبراً للحوار والتنسيق والإشراف والتفاعل لتنفيذ الأنشطة المحددة في خطط تطوير القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود)

قسم نقطة تجارة العراق الدولية - قسم الدراسات والنشر - قسم تنمية الاستثمار

قسم تنمية التجارة والتصدير - قسم التدريب التجاري

افتتاحيـــة العـــــدد

كلمة السيد رئيس التحرير

الاستاذ رياض فاخر الهاشمي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

ان القطاع الخاص يمثل محور عملية التنمية والتقدم الاقتصادي في دول العالم لما له من مزايا في الادارة والتشغيل واستغلال الموارد افضل استغلال ولذلك اصبح تقدم البلدان وتطورها هو بالتحول الى اقتصاد السوق الحر المعتمد على القطاع الخاص وتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهو ما اكدته المنظمات الدولية ببرامج اعادة التكييف والهيكلة وفي العراق جرى التحول الى اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ ليكون القطاع الخاص محور هذا التحول ولتحقيق هذه الغاية اصدرت قوانين لتشجيع حركة الاستثمارات الخاصة فيها ووضعت برامج لدعم القطاع الخاص الوطني لاسيما بعد ان رسخت القناعة بأهمية عملية الاصلاحات الاقتصادية والتفاعل مع المعطيات التي افرزتها المتغيرات الدولية في عملية التطور الاقتصادي وفي مقدمتها العمل باليات السوق الحر والانفتاح على الاستثمار الخارجي.

ويتجسد دور وزارة التجارة بدعم الاقتصاد الوطني من خلال انشائها لدائرة متخصصة تعنى بهذا الشأن وتأخذ على عاتقها مسؤولية خلق هذه العلاقة وتنميتها مع القطاع الخاص الا وهي دائرة تطوير القطاع الخاص والتي تعمل على توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية، تقديم الدعم والتسهيلات، اشراك القطاع الخاص في المعارض والمؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الدولية ارشاده الى الفرص الاستثمارية المتاحة، تأهيل وتطوير موارده البشرية من خلال الدورات التدريبية واصدار مجلة تعنى بالشؤون الاقتصادية والتجارية وتقديم الدعم المالي الى مجتمع رجال الاعمال من خلال صندوق دعم التصدير .

زار السيد رئيس الوزراء الدكتور عادل عبد المهدي معرض الكتاب الدولي.

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور عادل عبدالمهدي ان ازدهار معارض الكتب في بغداد والمحافظات شيء ايجابي والاقبال عليها مفرح ويدل على ان الكتاب لم يمت كما يقال ، والناس غير ملتصقة بمواقع التواصل فقط بل هناك مصادر للعلم والمعرفة والادب تقبل عليها وتتفاعل معها .

جاء ذلك خلال زيارته لمعرض الدولي السنوي للكتاب المقام على ارض معرض بغداد برفقة وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني ، حيث تجول سيادته في اجنحة دور النشر واطلع على نتاجها العلمي والادبي، كما التقى بعدد من رواد المعرض وحيا المواطنين وأشاد بإقبالهم ومساهمتهم في هذه التظاهرة الثقافية .

التقى وزير التجارة .. الاختري وبحث معه ملفات اقتصادية وتجارية بين العراق وجمهورية ايران الاسلامية

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

التقى الدكتور محمد هاشم العاني وزير التجارة الشيخ محمد حسن اختري امين عام المجمع العالمي لاهل البيت عليهم السلام وجرى خلال اللقاء بحث تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية والفرص الاستثمارية في المناطق المحررة ومناطق العراق الاخرى .

الوزير العاني اكد خلال اللقاء اهمية تطوير وتفعيل العلاقات الثنائية مع جمهورية ايران الاسلامية وايجاد نوافذ جديدة تسهم في الارتقاء بمستوى العلاقات وتسهم في زيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي .

مؤكدا اهمية تبادل الخبرات بين رجال الاعمال العراقيين والايرانيين والدخول بمشاريع استثمارية مشتركة واستغلال الفرص الاستثمارية الموجودة في جميع مناطق البلاد فضلا عن ايجاد رؤية جديدة تتفق مع مايحصل من تطورات اقتصادية وسياسية ودور العراق المحوري على مستوى المنطقة والعالم وبعد ان اصبح منفتحا على الجميع في اطار برنامج الحكومة الذي اعلنه السيد رئيس الوزراء وصادق عليه البرلمان العراقي .

من جهته عبر الشيخ الاختري عن اهمية تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والجمهورية الاسلامية فضلا عن انشاء منطقة حرة بين البلدين للتبادل التجاري الذي يسهم في ارساء اسس جديدة للتعاون المشترك مشيرا الى اهميةالدخول في مشاريع استثمارية في المناطق المحررة حيث توجد فرص استثمارية واعدة تتيح للشركات الايرانية المشاركة في حملة البناء والاعمار التي تشهدها تلك المناطق بعد الانتصار الكبير الذي حققه الشعب العراقي وقواته المسلحة على الارهاب .

وعبر عن استعداد الشركات الايرانية التعاون مع شركات الوزارة خاصة الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية لتجهيزها مواد مختلفة تدخل في عمليات البناء والاعمار ومن خلال اليات يتم الاتفاق عليها مع الشركة .

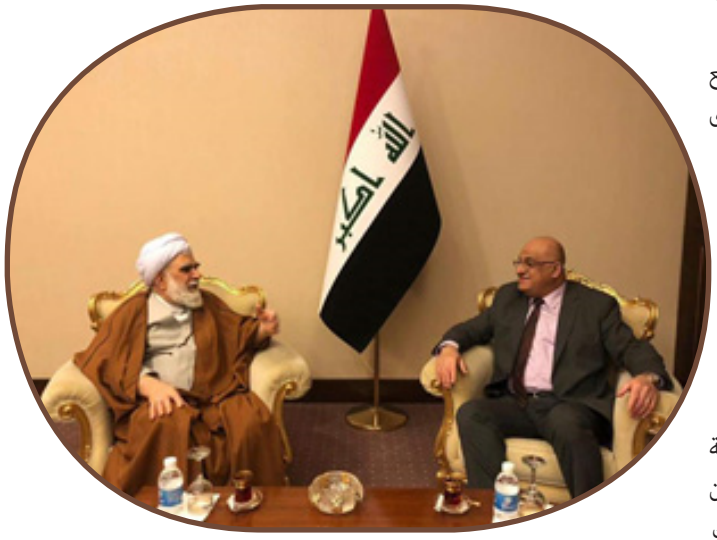

حضر وزير التجارة اجتماعات رئيس الجمهورية مع اليونسكو في باريس

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

حضر وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني، باجتماعات رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم «اليونسكو».

وجاء في بيان لوزارة التجارة، ان»الوزير العاني حضر اجتماع الذي دعت له المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم «اليونسكو» السيدة أودريه آزولاي ضمن الوفد الرسمي لفخامة رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح».

واضافت، ان الاجتماع ناقش عدد من المواضيع ومنها اعادة اعمار المناطق المتضررة وانعاش قطاعات التربية والتعليم، والارتقاء بالمناهج الدراسية والتعليم العالي في العراق، بالإضافة الى تنفيذ دورات تدريبية في مجالات التربية والتعليم المهني والاتفاق على فتح مكتب لمنظمة اليونسكو في بغداد في آذار الحالي .

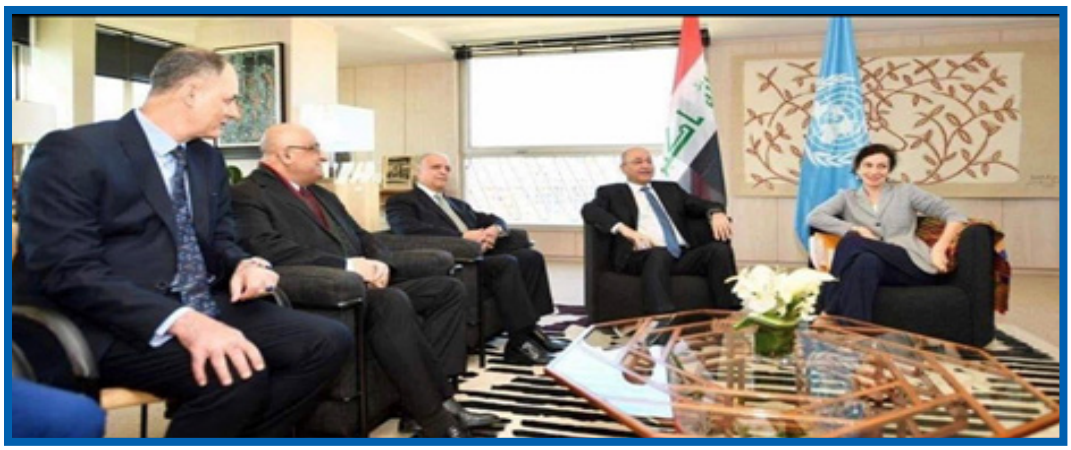

شاركت وزارة التجارة بأعمال القمة العربية الأوروبية بشرم الشيخ ومباحثات رئيس الجمهورية في باريس

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

أعلنت وزارة التجارة العراقية، عن مشاركتها بأعمال القمة العربية الأوروبية المقامة في شرم الشيخ ليومي ٢٤ و٢٥ من شهر شباط ، فيما أكدت أن وزيرها سيشارك بزيارة رئيس الجمهورية برهم صالح إلى باريس بالإضافة الى وزير الخارجية ووزير الثقافة».

وأضاف البيان، أن «فخامة رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح التقى عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية على هامش القمة العربية الاوروبية يرافقه الدكتور محمد هاشم العاني وزير التجارة ووزيري الخارجية والثقافة ومدير مكتب رئيس الوزراء».

وبين، أن «الجانبين العراقي والمصري تناولا العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل الارتقاء بها بما يلبي طموح الشعبين الشقيقين، فضلا عن بحث ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري»، مشيرا إلى أن «اللقاء بحث القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

التجارة ..العراق والكويت وقعا محضر للتعاون الثنائي المشترك في جميع المجالات

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

وزير التجارة ..الاتفاق العراقي الكويتي يفتح صفحة جديدة من التعاون ويسهم بحلحلة المشاكل.

وقع وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني، مع نظيره الكويتي خالد الروضان محضر اتفاق تعاون ثنائي في جميع المجالات

التقى وزير التجارة... السفير التونسي ويبحث معه سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين تونس والعراق

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

التقى وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني بمكتبه السفير التونسي لدى العراق السيد ابراهيم الزرقي لبحث افاق تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين تونس والعراق .

واكد الوزير خلال اللقاء حرص وزارة التجارة على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وبما يخدم مصالحهما المشتركة كونه دون مستوى الطموح فضلا عن رغبتها لفتح افاق تعاون جديدة مع تونس من خلال التعامل مع شركات الوزارة ونظرائها في تونس للوصول الى اتفاقات مشتركة معها .

متاملا ان تكون هناك لقاءات مثمرة ومنتديات وملتقيات مع شركات ورجال اعمال كلا الطرفين من اجل ايجاد شراكات حقيقية بينهما لبناء مشاريع استثمارية في مختلف المجالات وفي كلا البلدين .

من جانبه اكد السفير التونسي حرص بلاده لدعوة الشركات التونسية للاستثمار في العراق وسعيها لاقامة منتدى عراقي تونسي اقتصادي بتونس.

مشيرا الى استمرارية مشاركة تونس في دورات معرض بغداد الدولي والمعارض التخصصية الطاقة والنفط وغيرها من المعارض بالاضافة الى نيتهم للمشاركة في المعرض السادس عشر للدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي الذي من المؤمل اقامته في بغداد في السابع من نيسان المقبل .

مبديا استعداده على تشجيع الشركات التونسية للعمل في العراق و تذليل كل الصعوبات والمشاكل من خلال السفارية التونسية .

لافتا الى رغبة الشركات التونسية المتخصصة في مجال المواد الانشائية لعقد لقاء مع شركة المواد الانشائية العائدة للوزارة للتعامل معها في مجال توريد مواد انشائية .

هذا وحضر اللقاء وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية المهندس هيثم جميل الخشالي ومدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية التجارية الخارجية.

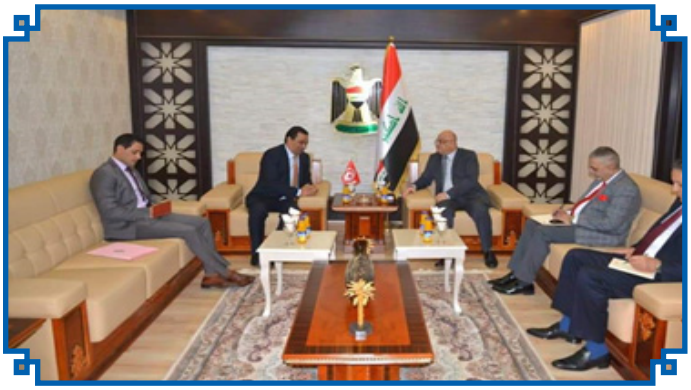

بحث وزير التجارة ... مع شركة OFIالاستشارية تطوير طرق التمويل لمشاريع الوزارة

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

التقى وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني وفد شركة OFIالاستشارية البريطانية لبحث تطوير طرق التمويل لوزارة التجارة لمشاريع الوزارة المتوقعة والمشاريع التي تسعى الوزارة لاقامتها واسترداد اموالها في الخارج .

واكد الوزير العاني خلال اللقاء ان الوزارة من اجل الشروع في هذا المجال يحتاج الى جلسات حوارية وورش عمل مشتركة لشرح تفاصيل العمل والاجراءات الادارية والقانونية الواجب اتخاذها في هذا الجانب .

مشيرا ان الوزارة تسعى للاستفادة من خبرات الشركة في تقديمها الحلول والمعالجات للنهوض بواقع الوزارة من خلال اعادة الهيكلة وايجاد الشراكات واستقطاب التمويل لمشاريع الوزارة التي تخص شركاتها من بناء السايلوات والمطاحن فضلا عن استرداد مستحقاتها واموالها في الخارج واكمال المشاريع المتوقفة وتاهيل الشركات الخاسرة لتكون رابحة .

من جانبه اكد وفد الشركة الاستشارية على استعداداها بعقد حوارات وورش في مساعدة الوزارة لاعادة هيكليتها وتطوير طرق التمويل لمشاريعها من خلال ايجاد المعالجات والخبرات الاستشارية لكل المواضيع المطلوبة وفق السياقات الادارية والقانونية والتشريعية

العراق يمتلك مؤهلات تجعله سلة العرب الغذائية ومحل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

أكد وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني، ان العراق يمتلك مؤهلات تجعل منه سلة العرب الغذائية ومحل لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية، داعيا وزراء مجلس التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي الى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الموجودة في العراق.

جاء ذلك خلال كلمة الوزير العاني في اجتماعات الدورة (١٠٣) لمجلس التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي العربي المنعقد في القاهرة، حيث سلم العراق رئاسة المجلس الى سلطنة عمان بحضور الامين العام للجامعة العربية احمد ابو الغيط.

وتضمن جدول اعمال اجتماع المجلس ١٦ بندا، اهمها متابعة تنفيذ القرارات القمة العربية والاقتصادية الرابعة المنعقدة في بيروت وهو الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية في دورته الثلاثين المقرر عقدها في الجمهورية التونسية في شهر مارس المقبل، بالاضافة الى البند الثاني الخاص بالعراق، حيث ان هذا البند يخص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومتعلق بوضع حد لتجنيد الاطفال في الجماعات الارهابية ومنها داعش، وتم رفعه الى القمة العربية التي ستقام في تونس.

وقال الوزير العاني في كلمته امام المجلس: «لقد تشرفت جمهورية العراق برئاسة اجتماعات الدورة العادية (١٠٢) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الاجتماع غير العادي للمجلس والتي اثمرت بجهود الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول العربية الاعضاء على العديد من الانجازات التي كانت نواة لمشاريع قرارات تم رفدها الى اجتماعات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي احتضنتها الجمهورية اللبنانية في شهر يناير /كانون الثاني من هذا العام والتي صدرت عنها قرارات مهمة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتي تعتبر دافعا قويا للعمل الاقتصادي العربي المشترك يتم من خلالها تجاوز العديد من المعوقات والعقبات».

واضاف، ان»الدورة شهدت في ملف الاعداد وتحضير القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة، عقد الاجتماع غير العادي للمجلس والتي صدر عنه قرارات خاصة بالمقترحات والمشاريع والدراسات التي تقدمت بها بعض الدول الاعضاء في مجالات التنمية والمراة والطفل».

لمواكبة التطور الحاصل على المستوى الأقليمي والدولي

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

وقعت التجارة ... أتفاقاً مع شركة مدربون بلا حدود العراقية للتدريب المجاني في مجال أساليب وتدوير المهارات والقدرات بمفاهيم النظم الحديثة .

أعلنت وزارة التجارة عن توقيع دائرة تطوير القطاع الخاص أتفاقاً مع الشركة العراقية مدربون بلا حدود للتدريب لإقامة دورات تدريبية مشتركة للقطاع الخاص ولموظفي الوزارة مجاناً في مجالات إدارة الأعمال والقيادة والتحضير والتسويق وإدارة مجاميع العمل ومهارات الاتصال وإدارة التفاوض وإدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع وغيرها من البرامج .

وقال بيان الوزارة أن الاتفاق وقع بحضور وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني الذي أكد أن وزارة التجارة تعمل ومن خلال دائرة تطوير القطاع الخاص على أيجاد البيئة الداعمة والمشجعة للعاملين في القطاع الخاص والعام للنهوض بقدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم العلمية والعملية عبر إقامة البرامج التدريبية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والنظم واستخدام التكنولوجيا الحديثة .

من جانبه بين مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص الاستاذ رياض فاخر الهاشمي أن هذا الاتفاق سيتيح للجانبين إقامة الورش والدورات مجاناً ولمدة سنة من بدء توقيع الاتفاق و إقامة أول دورة تدريبية سواء لموظفي الوزارة أو العاملين في القطاع الخاص وبواقع دورة واحدة على الاقل لمدة شهرين بالمقابل سيتم الترويج لنشاط الشركة عن طريق موقع نقطة تجارة العراق الدولية ومجلة التجارة الإلكترونية والموقع الرسمي للوزارة فضلاً عن تسهيل مشاركتهم في المعارض التي تقيمها الوزارة داخل العراق مع تهيئة القاعات التدريبية التابعة لقسم التدريب التجاري للدائرة أو على قاعات الشركات أو في الغرف والاتحادات .

فيما أكد ممثل شركة مدربون بلا حدود أنهم سباقون في تحقيق مجالات التدريب والتأهيل لتطوير الواقع الحالي للبلد لمواكبة التطور الحاصل على المستوى الإقليمي والدولي من خلال البرامج والورش التدريبية للتعريف بمفاهيم البرامج والنظم الحديثة .

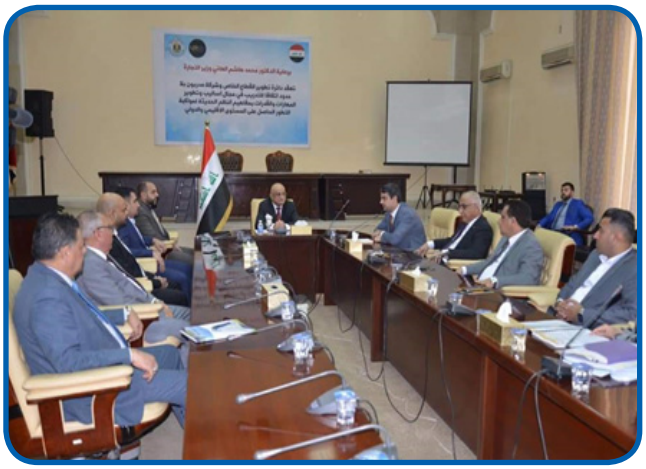

هذا وحضر توقيع الاتفاق مدير عام الدائرة القانونية ومدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في الوزارة ورئيس إتحاد الغرف التجارية ورئيس إتحاد الصناعات العراقية .

شاركت وزارة التجارة ... في مؤتمر مجلس الحبوب الدولي في المملكة المتحدة

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت وزارة التجارة عن مشاركتها في مؤتمر مجلس الحبوب الدولي في المملكة المتحدة وذلك بناءاً على الدعوة المقدمة لها من قبل مجلس الحبوب الدولي والذي مقره لندن IGC.

جاء ذلك في بيان الوزارة نقلا عن مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص وعضو مجلس ادارة الشركة العامة لتجارة الحبوب والذي مثل الوزارة في الندوة المقامة من قبل المجلس الدولي .

واضاف البيان ان الملحقية التجارية العراقية في المملكة المتحدة شاركت ايضا في الندوة التي تراسها المدير التنفيذي السيد ارنود بيتيت مع ممثلين عن الدول الاعضاء في مجلس الحبوب الدولي .

مشيرا ان الندوة ناقشت التطورات في سوق الحبوب والتحديات الجديدة في الاستهلاك, تكاليف التجارة الدولية, اسعار الشحن البحري,التجارة الدولية من خلال التعاقدات الدولية ,قانون التعاقد الانكليزي,الالتزامات والمسؤليات التعاقدية ,العضوية والتحكيم والتنفيذ الخاصة بجمعية GAFTA.

لافتا ان خلال الدائرة التلفزيونية المغلقة استضافة السيد هوكلر ماثيو في قسم التجارة والاسواق في منظمة الزراعة والاغذية (فاو) حيث قدم شرحا عن مؤشرات استهلاك الحبوب في العالم وانخفاضها في حين يؤشر الانتاج ارتفاعا وتحسن الاسعار حسب الاحصائيات.

نظمت وزارة التجارة دورة لكادرها الإداري المتقدم لتأهيل وتطوير قابلياتهم الفنية والإدارية

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

نظمت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، ، دورة تدريبية للمديرين العامين بعنوان (فن التفاوض) ضمن منهاجها السنوي لعام ٢٠١٩ والذي يتضمن تطوير القدرات والقابليات وتأهيل الموظفين في اختصاصات ادارية وفنية.

وقال مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، الاستاذ رياض فاخر الهاشمي، إن «الدورة التي استمرت عدة ايام تضمنت محاضرات نظرية وعلمية تستهدف تطوير القابليات والقدرات، فضلا عن رفد المشاركين بالمعلومات الجديدة واخر مستجدات ادارة التفاوض ومفردات الدورة تتضمن ايضا (تحديد مفهوم واهداف التفاوض، اسس وفلسفة التفاوض، اساليب وطرق التفاوض وسلوكيته ، الية فض النزاعات)».

وأضاف الهاشمي، أن «الدورة التي تضم فيها جميع المديرين العامين في وزارة التجارة ومشاركين من اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية العراقية، ستسهم في تطوير القابليات والمهارات والحصول على معلومات جديدة كذلك تهدف الى تبادل الخبرات والحصول على خبرات جديدة مكتسبة سواء كانت من المحاضرين او من المشاركين في الدورة الذين يمثلون قطاعات عمل صناعية وتجارية وقانونية».

وبين، أن «الدورة تعمل الى تطوير فن القيادة الابتكارية والبحث في شخصية القائد الادارية من خلال المبادرة والقدرة على حل المشاكل فضلا عن المؤهلات العلمية والنفسية التي تؤثر ايجابا في حل اشكالات المؤسسة وايجاد مقومات النجاح».

برئاسة الدكتور العاني
التجارة تناقش تطبيق البرنامج الحكومي في توقيتات محددة وأسباب تلكؤ بعض المشاريع

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

ترأس وزير التجارة الدكتور محمد هاشم العاني، اجتماعا للكادر المتقدم في الوزارة لمناقشة اجراءاتها في موضوع تطبيق البرنامج الحكومي في توقيتات محددة وأسباب تلكؤ بعض المشاريع.

وأكد الوزير العاني خلال الاجتماع، على»ضرورة اتخاذ خطوات عملية في تنفيذ فقرات البرنامج الحكومي خلال الفترة الزمنية المحددة».

وقالت الوزارة في بيان، ان»الاجتماع شهد عرض نسب انجاز المهام المكلفة بها تشكيلات الوزارة في الدوائر والشركات ، وأسباب التلكؤ في بعض المشاريع والمعوقات وسبل علاجها».

واشار البيان الى، انه»ستكون هناك اجتماعات دورية متواصلة مع المدراء العامين المعنيين في مواقع المسؤولية على ان تعد تقارير أسبوعية وحسب ما مطلوب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء».

واضاف البيان ، ان»الاجتماع تناول ايضا ملف البطاقة التموينية ومايتضمنه من اولويات مهمة لعلاقته بحاجات المواطنين ، بالاضافة الى متابعة عمل السايلوات لاستيعاب محصول القمح المتوقع تسويقه من قبل الفلاحين هذا الموسم وفي المواسم المقبلة».

البيان اوضح بأن الوزارة انجزت الكثير من النشاطات والمبادرات في اطار تنفيذ البرنامج الحكومي خلال ال١٠٠ يوم الماضية من عمر الحكومة في حين بدأت خطوات اخرى لاستكمال تنفيذ البرنامج ومناقشة اسباب التلكؤ في اطار غرفة عمليات تشترك فيها معظم ملاكات الوزارة .

معرض صنع في العراق ينطلق بدورته الرابعة
انطلقت فعاليات المؤتمر والمعرض السنوي الرابع [صنع في العراق] بمشاركة فاعلة وقوية من جميع شركات وزارة الصناعة والمعادن .

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اكد ذلك المهندس هاشم محمد حاتم مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية موضحا ان هذا المعرض الذي استمر على مدى خمسة أيام يعتبر تظاهرة اقتصادية الهدف من خلاله عرض منتجات وامكانيات الشركات الصناعية لإعادة ثقة مؤسسات الدولة والمواطنين بجودة المنتج المحلي ومواصفاته العالية في الوقت الذي تبذل فيه هذه الشركات جهودها للمساهمة الفاعلة في اعادة اعمار المناطق المتضررة من الارهاب وتنفيذ مشاريع جديدة لخدمة كافة قطاعات الدولة فضلا عن تلبية حاجة مؤسسات الدولة والوزارات من منتجاتها الخدمية.

وأشار الى ان المشاركين في المعرض أنهوا جميع استعداداتهم ووضعوا اللمسات الاخيرة على الاجنحة المشاركة في المعرض وفقا لافضل اساليب ووسائل العرض حيث سيشهد المعرض مشاركة واسعة جداً من قبل شركات وزارة الصناعة وفي كافة القطاعات لعرض منتجاتها وطرح منتجات جديدة اخرى وحسب متطلبات واحتياجات مؤسسات الدولة ولمواكبة التطور التكنلوجي في المجال الصناعي».

ودعا مدير عام الشركة كافة المعنيين بالشأن الصناعي والمختصين الى زيارة المعرض للاطلاع على انجازات وزارة الصناعة والمعادن وجودة منتجاتها وخدماتها المختلفة خدمة للصالح العام وتشجيعا للمنتج الوطني.

تفقد مدير عام تصنيع الحبوب فرع الشركة والمطحنة الحكومية بالنجف ويكرم اداراتها

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

تفقد مدير عام الشركة العامة لتصنيع الحبوب المهندس جاسم محمد العامري فرع الشركة في النجف ومطحنتها الحكومية ، والتقى المدير العام خلال جولته التفقدية التي رافقه فيها المعاون الاداري والمالي طالب عباس ومدير القسم الفني المهندس عبد الحكيم دايح بادارتي الفرع والمطحنة حيث قدم لهما درع التميز تكريما وتثمينا للجهود الكبيرة التي يبذلها منتسبوا الفرع والمطحنة في انجاز الطاقات المطلوبة للانتاج وبكفاءة عالية وانجاز اعمال الصيانة الدورية بالدقة والمواعيد المحددة والنظافة العامة فضلا عن المساهمة الفاعلة بانتاج الحصص الدورية المقررة والخدمات الكبيرة المقدمة لابناء المحافظة من خلال العمل والاشراف على تجهيز الطحين بالمواصفات الجيدة وحسب المواعيد الرسمية المحددة للإنتاج والتوزيع من دون تأشير اي حالة تلكؤ او شكوى من قبل مواطني المحافظة الذين ابدو استحسانهم لنوعية الطحين الموزع ورضاهم عن الية التجهيز المعتمدة ، ولفت العامري خلال مراسم تسليم الدروع بان هذا التكريم يعد ضمن تكريمات مماثلة تقدم تباعا لمطاحن الشركة المتميزة .

توقعات بزيادة كميات الحنطة المسوقة من الفلاحين

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

التجارة ..لجنة التسويق تبحث اخر استعداداتها للموسم التسويقي للحنطة المحلية .

تنفيذا لتوجيهات الدكتور محمد هاشم العاني وزير التجارة رئيس اللجنة العليا للتسويق في البلاد

دعى مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب نعيم محسن جبر اقسام الشركة (ذات العلاقة) لمتابعة احتياجات الفروع والمواقع كافة وتهيئة كافة الاحتياجات فيما يخص توفير وتامين الطاقات الخزنية الامنة و المناسبة التي تستوعب كميات الحنطة المتوقع تسويقها هذا العام .

وناشد الجميع بالعمل على قدم وساق لتجاوز اي حالة تلكوء وضرورة التحرك على مجالس المحافظات والمحافظين بضرورة فتح افاق التعاون والعمل المشترك بغية التهيوء من الان ليكون موسم تسويقي متميز.

هذا واستعرض عدد من مدراء فروع ومواقع الشركة العامة لتجارة الحبوب حجم كميات الحنطة المتوقع تسويقها هذا العام معتمدين على ماتم رصدة من قبل دوائر الزراعة في محافظاتهم بموجب الارض المزرعة بمحصول الحنطة لهذا الموسم الذي شهد خير وفير من الامطار .

ففي محافظة نينوى بين مدير فرع شركة تجارة الحبوب ان المتوقع تسويقة هذا العام يقدر بحدود (٨٠٠) الف طن من الحنطة ، فيما كشف مدير فرع الشركة في ميسان ان التقديرات الاولية لحجم الانتاج لهذا الموسم يقدر بثلاث اضعاف حجم الطاقات الخزنية المتوفرة في المحافظة مما يتطلب الاسراع بتامين الطاقات الخزنية التي تستوعب الكميات المتوقع انتاجها هذا العام وطالب مدراء الفروع والمواقع بتامين العدد الكافي من الاغطية البلاستيكية (الجوادر) والعمل على توفيرها من الان لتكون جاهزة قبل بدء الموسم التسويقي ، كما وطالبوا القسم الهندسي بضرورة اعادة تاهيل ارضيات بعض المواقع وحسم كافة المتعلقات وضرورة تامين المبالغ المالية للاسراع باعادة تاهيلها ، كما وطالبوا بضرورة حسم ورفع الحنطة المتكتله (التالفه) التي تتخذ طاقات خزنية يمكن ان تسهم في حل جزء من الحاجه للخزن ، الى جانب توفير العدد الكافي من امناء المخازن للمواقع التي من المؤمل فتحها حسب الحاجة بما يتناسب والكميات المسوقة ، كما وطالب البعض بتوفير الاثاث للمراكز التسويقية المتوقع اعتمادها هذا الموسم .

التجارة ترسل مواد غذائية وعينية للعوائل النازحة من قضاء القائم والساكنه في منطقة المشتل.

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة
استجابة لما عرضته احد القنوات الفضائية وتواصلا مع استجابة السيد رئيس مجلس النواب في مد يد العون والمساعدة للعوائل النازحة من منطقة القائم بعد قيام داعش بأعمال مجرمة واستشهاد عدد من المواطنين اعلنت وزارة التجارة القيام بمبادرة لتقديم مساعدات غذائية وعينية لعائلة الطفلة طيبة وبقية العوائل الموجودة في المجمع السكني في منطقة المشتل شرق بغداد.
اكدت ذلك ابتهال صابط هاشم مدير عام التخطيط والمتابعة في وزارة التجارة واضافت بأن المبادرة جاءت استجابة لما عرضته احد القنوات الفضائية وماتعانيه هذه العوائل من صعوبة العيش نتيجة قتل اباء هؤلاء الاطفال على يد عناصر داعش الاجرامية ممادفعتهم الحياة الى النزول الى الشارع وبيعهم في الطرقات لكسبهم لقمة العيش اذ سارعت الوزارة بارسال مواد غذائيه والبسه للاطفال والعوائل وكذلك افرشه ومبالغ ماديه بخطوه اساسها التكافل الاجتماعي
واشارت الى ان الحملة كانت تطوعية ساهمت فيها المراكز التموينية وبعض وكلاء المواد الغذائية في الرقعة الجغرافية القريبة من الموقع السكني للعوائل النازحة فضلا عن الموظفين من ملاك الدائرة الذين بادروا بتقديم مساعدات وتبرعات في اطار التكافل ومد العون لهذه العوائل الكريمة كذلك مشاركة الشركة العامة لتصنيع الحبوب من خلال تجهيز الطحين والمساعدات العينية.
مشيرة الى ان هذه الحملة تعد تواصلا مع سلسلة مبادرات قامت بها وزارة التجارة في اطار برنامج مساعدات بدأ بمعسكرات النزوح في مناطق بغداد فضلا عن عوائل في مناطق متفرقة يتم الاطلاع عليها من خلال اطلاع الفرق الجوالة لدائرة التخطيط والمتابعة.

التجارة... احالة خمسة مواقع للأسواق المركزية في بغداد للاستثمار

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة
اعلنت وزارة التجارة عن احالة الشركة العامة للاسواق المركزية خمس مواقع لاسواقها المركزية في بغداد للاستثمار ولصالح شركة دايكو العالمية القابضة المحدودة بعد منحها الرخص الاستثمارية من الهيئة الوطنية للاستثمار.
جاء ذلك في بيان الوزارة نقلا عن مدير عام الشركة عبد المحسن الركابي .
واضاف البيان ان الشركة وضمن خططها الاستثمارية قامت بتسليم مواقع الاسواق المركزية (الشعب والصالحية والعامل والعدل والمستنصرية) للشركة المستثمرة بعد توقيع العقود الاستثمارية معها والحاصلة على رخص الهيئة الوطنية للاستثمار .
واشار البيان انه جرى التسليم للبنايات بحضور مدير عام الشركة واعضاء لجنة الاستثمار بالشركة وممثلي عن الهيئة الوطنية للاستثمار و الشركة المستثمرة دايكو العالمية القابضة .
مشيرا ان المدة الاستثمارية لكل موقع هي (٣٠) عاما وبنظام المولات .

واجبات الموظف التي تتضمن الامتناع عن القيام بعمل معين

نصت المادة (٥) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل على ما يلي : يحظر على الموظف ما يأتي :-

اولاً : الجمع بين وظيفتين بصفة اصلية او الجمع بين الوظيفة وبين عمل اخر الا بموجب احكام القانون :

بغية المحافظة على استقلالية الموظف العام وهيبته وعدم ارباكه في العمل المنوط به واهماله لاداء مهامه الوظيفية لزيادة الاعباء الملقاة عليه لقيامه بالعمل الوظيفي وعمله الخاص في الوقت ذاته ولكي لاتكون الوظيفة العامة نشاطاً ثانوياً للموظف ولضمان النزاهة والحيادية في العمل الوظيفي , اما بخصوص العمل الذي يحظر جمعه مع الوظيفة والمقصود به كل عمل دائم يؤديه الموظف في خدمة احد المرافق العامة سواء اكان المرفق تابع للدولة او احدى دوائرها العامة لا يجوز جمعه مع عمل اخر سواء اكان هذا العمل لصالح الجهات الحكومية او غير الحكومية ,ان الاصل ان كل وظيفة يجب ان يشغلها موظف واحد ينقطع لها ويكرس وقته وجهده في سبيلها بدلاً من توزيع وتبديد جهده في وظائف عدة بحث لايستفاد من جهد الموظف الا قليلاً فضلاً عن العدالة في توزيع فرص الحصول على العمل اذ بمزاولة الموظف لاكثر من عمل يعني حرمان غيره من فرصة العمل الوظيفي وهو ما يجافي العدالة .غير ان ذلك لا يعني عدم امكانية الموظف العمل خارج اوقات العمل الرسمية اذ اجاز القانون ذلك لموظف الدرجة السابعة فما دون في سلم الدراجات الوظيفية العمل بعد اوقات الدوام الرسمي بشرط اعلام دائرته سنوياً بمحل وطبيعه عمله الذي يزاوله وان لا يؤثر على واجبات وظيفته اما اذا كان الموظف من ذوي الدرجات السادسة فما فوق فيجب ان يقدم طلباً للادارة يرجو فيه السماح له بالعمل خارج اوقات الدوام الرسمي وهو ام من صلاحية الوزير المختص .

ثانياً: مزاولة الاعمال التجارية وتأسيس الشركات والعضوية في مجالس ادرتها : على الرغم من المنع الوارد في النص المذكور الا ان المشرع عاد وذكر حالتين مستثناتين منه وهي :

أ – شراء اسهم الشركات المساهمة

ب- الاعمال التي تخص امواله التي آلت اليه ارثاً او ادارة اموال زوجته او اقاربه حتى الدرجة الثالثة التي الت اليهم ارثاً وعلى الموظف ان يخبر دائرته بذلك خلال (٣٠) يوماً وعلى الوزير اذا رأي ان ذلك يؤثر على اداء واجبات الموظف او يضر بالمصلحة العامة ان يخيره بين العمل الوظيفي وتصفية تلك الاموال او التخلي عن الادارة خلال سنه من تاريخ تبليغه بذلك وبين طلب الاستقالة او الاحالة الى التقاعد.

ثالثاً : الاشتراك في المناقصات :
-وذلك بغية الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة وابعاد الموظف عن مواطن الشبه والانحراف من خلال استغلال وظيفته فيستولي على المناقصات التي تجريها دائرته او دوائر اخرى لهـا علاقة بعمله .

رابعاً: الامتناع عن الاشتراك في المزايدات التي تجريها دوائر الدولة والقطاع العام لبيع الاموال المنقولة وغير المنقولة اذا كان مخولاً قانوناً بالتصديق على البيع لاعتبار الاحالة قطعية او كان عضو لجان التقدير او البيع او اتخذ قراراً ببيع او ايجار تلك الاموال او كان موظفاً في المديرية العامة او ما يعادلها التي تعود اليها تلك الاموال : ان الحظر المذكور اعلاه يشمل المزايدات كافة التي تجريها دوائر الدولة والقطاع العام وان الحظر الذي اورده المشرع في ان يشتري او يستأجر بالذات او بالواسطة عقارات او منقولات من الجهة الحكومية التي يؤدي فيها اعماله وانه مقرر لاعتبارات المصلحة العامة والرغبة في ابعاد الموظف عن مواطن الشبهات كونه استغل وظيفته من اجل تسهيل ابرام الصفقات مع دوائر الدولة التي يعمل فيها .

خامساً: استعمال المواد والالات ووسائل النقل وغيرها العائدة الى دوائر الدولة والقطاع لاغراض خاصة:
ان الاموال العامة لها حرمة لا يجوز المساس بها كونها مخصصة للنفع العام فلا يأتي للغير الانتفاع منها خلافاً للاغراض التي خصصت من اجلها حيث ان المنع المذكور دور في الحد من التربح من المال العام عليه فهو ضرب من ضروب الحماية الادارية للمال العام .

سادساً : استعمال اي ماكنة او جهاز او اي الة من الات الانتاج لم يكلفه رئيسه المباشر باستعمالها :
ان هذا المنع المتضمن عدم استعمال اي ماكنة او جهاز لم يكلف الموظف من قبل رئيسه المباشر باستعماله بغية تجنب اضاعة الوقت والجهد او العبث بالمال العام من الاشخاص غير المختصين كما انه يحول دون حدوث اصابات العمل وحوادثه الناتجة عن عدم الخبرة و المهارة في العمل بالاضافة الى ان الالتزام المذكور يشمل المكائن والالات والمعدات والاجهزة او اي الة من الالات او اجهزة الانتاج الخاصة بالعمل فان كانت الات خاصة بالموظف فجلبها معه للعمل بها فبامكانه استخدامها ما لم تكن خطرة او غير مرخصة .

سابعاً : عدم الاستغلال الصحيح لساعات العمل ووسائل الانتاج بغية انجاز الاعمال المناطة به او الاهمال والتهاون في العمل بما يؤدي الى الحاق ضرر بالانتاج او الخدمات او الممتلكات :
ان عامل الوقت يعد امراً اساسياً في العمل الاداري يضفي على اعمال الادارة الفاعلية والحزم في اتخاذ القرارات الناجحة والسريعة لمواجهة متطلبات العمل وتنفيذ مهام الإدارة وواجباتها ان الالتزام المذكور يشمل الوقت الذي يقضيه الموظف في العمل الوظيفي والمحدد بساعات العمل الرسمية ولا علاقة له بالوقات التي تقع خارجه لان الموظف فيها يخلع ثوب الوظيفة العامة ليرتدي ثوب اخر لراحته وقضاء حياته الخاصة .

ثامناً: العبث بالمشروع او اتلاف الاته او المواد الاولية او اللادوات او اللوازم :
وذلك حفاظاً على المال العام وضمان استمرار العمل الاداري بالحفاظ على اموال الدولة ووتلكاته لاسيما تلك المستخدمة في العمل الاداري اليومي او التي يمكن ان تكون عرضه للتلف او الضرر نتيجة الاستخدام فيجب على الموظف ان يذل قصارى جهده في المحافظة عليها .

تاسعاً : التعمد في انقاص الانتاج او الاضرار به :
هنا تتجه ارادة الموظف الى قصد الاضرار بالانتاج بانقاصه او الحاق اي ضرر به مما يشكل جريمة جزائية وفقاً لاحكام قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل فضلاً عن مسؤولية الموظف عن جبر الضرر بان تتولى الادارة تضمينه قيمة الضرر الحاصل بالمال العام حيث ان الالتزام المذكور تمليه الاعتبارات الاخلاقية والمهنية والانسانية فلا يجوز للموظف الاعتداء على المال العام او تعمد الاضرار بالمصلحة العامة بانقاص الانتاج او المساس بالحقوق المادية والمعنوية للدائرة الحكومية التي يعمل لحسابها كما ويعد من قبيل الاضرار تقديم معلومات خاطئة للرئيس الاعلى او للمراجع العليا .

عاشراً: التأخير في انجاز العمل الذي يتسبب عنه تعطيل عمل الاخرين:
اذ ان تأخير الموظف في انجاز اعمال وظيفته والذي من شأنه التسبب في تعطيل عمل الاخرين لاسيما عندما يكون عمل الموظف ذا صلة بعمل الاخرين كان يكون مكملاً له او متعلق به او متصل

به بان يترتب على تأخر احدهما تأخر الاخر وفي هذه الحالة يجب على الرئيس الاعلى تنبيه موظفيه الى حالات التاخير ووضع حلول لازمة لذلك من اجل تلافي حالة تعطيل العمل الاداري ومن جانب اخر فان على الموظف ابلاغ الرئيس الاداري المباشر عن حالات التأخير الناتجة عن اسباب لادخل له فيها كتقادم المكائن والالات والمعدات وعدم كفاءتها فان هو عمد الى ذلك اخلا ساحته من المسؤولية لاسيما عندما لا تتخذ الادارة وسائل جادة لتلافيها وان الالتزام المذكور يتعلق بالعمل الوظيفي المسند الى الموظف دون غيره من المهام الوظيفية او مهام موظفين اخرين يشاركونه بالعمل الوظيفي .

حادي عشر : الاقتراض او قبول مكافاة او هدية او منفعة:

من المراجعين او المقاولين او المتعهدين المتعاقدين مع دائرته او من كل من كان لعمله علاقة بالموظف بسبب الوظيفة : ان الالتزام المذكور فتح الباب امام غير الموظف للنفوذ له حتى يمكن ان يكلف المقاول او المتعهد بتقديم المكافأة او الهدايا او المنافع للموظف من اجل تنفيذ منافع لهم .

ثاني عشر: الحضور الى مقر العمل بحالة سكر :

وذلك نتيجة تعاطيه المواد المسكرة ومهما كان نوعها والتي من شأنها التأثير على عقل الموظف وتصرفاته فتجعله يتصرف بغير وعيه وان الغاية هو لمنع المساس بهيبة الوظيفة العامة ومكانتها عند قدوم الموظف الى محل عمله وهو في حالة سكر كما ان الغرض منها هو لتجنب ادعاء الموظف بعدم مسؤوليته عن التصرفات التي يأتيها نتيجة تناوله المسكر فيقدم على ارتكاب المخالفات .

ثالث عشر: الاحتفاظ لنفسه بأصل اي ورقة رسمية او نزع هذا الاصل من الملفات المخصصة لحفظه للتصرف به لغير الاغراض الرسمية :

ينصب الالتزام المذكور من اجل المحافظة على اسرار الوظيفة العامة وعدم تمكين الغير من الاطلاع عليها والاحاطة بمحتوياتها لاسيما عندما تكون ذات صفة امنية او سرية تمس الدولة ومؤسساتها ,كما يحظر على الموظف نزع الاصل من اي ملف المخصص لحفظه للتصرف به لغير الاغراض الرسمية بدون موافقة من الجهة المخولة بالموافقة والغرض منه هو المحافظة على الوثائق الخاصة بالدوائر الحكومية ومؤسساتها العامة من التلف والضياع لاسيما وانه تعد في الغالب ذات قيمة اقتصادية او اداريو او سياسية او اجتماعية ...

رابع عشر : الافضاء باي تصريح او بيان عن اعمال دائرته لوسائل الاعلام والنشر فيما له من مساس مباشر باعمال وظيفته الا اذا كان مصرحاً له بذلك من الرئيس المختص : وفي نطاق الالتزام المذكور فقد اجاز المشرع لبعض الموظفين المخولين من الرئيس الاداري المختص بالتصريح عن اعمال دوائرهم بما يكفل اعلام الغير بنشاطات الادارية ومهامها وبما لا يلحق الضرر بالمصلحة العامة او افشاء اسرار الوظيفة العامة وقد ترك المشرع للادارة وضع اجراءات معينة لضمان دقة التصريحات وسلامتها حسب ظروف وطبيعه عمل كل دائرة .

انموذج مقترح لهيكلة نظام البطاقة التموينية في العراق

د. واثق علي محي الموسوي
معاون مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

المستخلص

يلقي البحث الضوء على نظام البطاقة التموينية في العراق والذي يعد اهم نظم الاعانات الحكومية,والتي يتمثل بتوزيع المواد الاساسية من الغذاء على مجموعة مستهدفة من المواطنين بأسعار مدعومة تتراوح من المجان الى مستويات مختلفة من الدعم السعري . ثم التطرق الى سلبيات هذا النظام ومحاولة ايجاد السبل الكفيلة بتجنبها وتعزيز الايجابيات والوصول به الى مستوى كفاءة عالي وذلك من خلال ايجاد آليات مناسبة للإصلاح وإعادة الهيكلة.

المقدمة:

بعد مضي اكثر من عشرين عاما على اعتماد نظام البطاقة التموينية في توزيع المواد الغذائية الاساسية على المواطنين والذي جاء لتحقيق نوع من الأمن الغذائي وذلك تحقيقا لغايات سياسية واقتصادية آنذاك والذي استمر تطبيقه بعد عام ٢٠٠٣ وذلك استجابة لمعطيات جديدة .

أصبح هذا النظام وبحكم الواقع مكتسبا رئيسا للمواطنين الأمر الذي فرض وجوب قيام الدولة بتوفير مفرداته بشكل مستمر ,مع تزايد اعداد المواطنين الى الضعف عن مرحلة البداية وهو مرشح للاستمرار بالتزايد ,لاسيما اذا علمنا ان العراق من الدول ذات نسبة النمو السكاني المرتفع والذي يقدر بنسبة اعلى من ٣٪ سنويا.

وتأسيسا على نمط النمو السكاني المرتفع يتطلب زيادة كميات المواد الغذائية المستوردة تبعا لذلك سنويا ,مما يستلزم زيادة مقابلة في حجم الدعم اللوجستي من قبل وزارة التجارة لإدارة هذه الكميات بكفاءة.

جاءت هذه الورقة البحثية لتلقي الضوء على سلبيات هذا النظام ومحاولة ايجاد السبل الكفيلة بتجنبها وتعزيز ايجابيات نظام البطاقة التموينية والوصول به الى مستوى كفاءة عالي وذلك من خلال ايجاد آليات مناسبة للإصلاح وإعادة الهيكلة.

المبحث الاول

نظام البطاقة التموينية – الماهية-الجدوى والتحديات

أولا : ماهية نظام البطاقة التموينية

يدعى بنظام توزيع المواد الغذائية الرئيسة الاساسية أو(نظام التموين العام) ,اذ يمثل هذا النظام احد اهم نظم الاعانات الحكومية ,والتي تتمثل بتوزيع المواد الاساسية من الغذاء على مجموعة مستهدفة من المواطنين بأسعار مدعومة تتراوح من المجان الى مستويات مختلفة من الدعم السعري .

وهناك عدة انواع من نظم التوزيع ,من ابرزها الاتي :

١- نظام التوزيع الشامل (العام): وهو النظام الذي يشمل كل افراد القطاع المستهدف بالتوزيع , وهو من اوسع النظم التي تشمل جميع السكان كما هو الحال في العراق , ويعد هذا النظام من اكثر الانظمة تعقيدا وصعوبة وكلفة.

٢- نظام التوزيع الجزئي : بموجب هذا النظام يتم اختيار جزء فقط من القطاع المستهدف لتوفير المواد وفقا لاعتبارات اقتصادية او اجتماعية معينة فقد يتم تقسيم افراد المجتمع المستهدف وفقا لمستوى الدخل او الحالة الاجتماعية او حالة التشغيل او لأي معيار اخر تجده الحكومة مناسبا كالعمر والمهنة وبذلك لايتم شمول جميع القطاعات او جميع الافراد بعملية التوزيع وإنما حسب الحاجة الفعلية او التوجه الحكومي

,هنا يكون هذا النظام اقل تعقيدا واقل كلفة ولكنة يتطلب (قاعدة معلومات دقيقة وكفاءة كبيرة في ادارة النظام).

وسواء اكان نظام التوزيع شاملا ام جزئيا فانه يمكن تصنيفه الى الاتي :

١- نظام التوزيع الثابت(المستقر) : ويتم فيه تبني برنامج دعم مستقر نسبيا لفترات زمنية طويلة , اذ يتم تحديد انواع وكميات المواد والخدمات المقدمة للقطاع المستهدف وتبقى هذه الانواع والكميات ثابتة طوال هذه الفترة من ناحية وأيضا تكون متساوية ومتشابهة لكل فرد من افراد القطاع , اي لا يوجد اي تمايز بين فئات المجتمع من ناحية الكميات والمفردات ويكون هذا البرنامج اسهل من ناحية التطبيق وقد يحقق مستوى اعلى من العدالة.

٢- نظام التوزيع المتغير(المرن): وهنا تكون الكميات والمفردات متباينة من منطقة الى اخرى ومن قطاع الى اخر بل من فرد الى اخر ضمن نفس القطاع , فقد تمنح المناطق الزراعية التي تنتج القمح والرز مواد اخرى لاتنتجها كالزيت والسكر بينما توزع الحنطة والرز في المناطق الحضرية , وقد يبلغ هذا النظام اقصى درجات المرونة من خلال السماح لكل عائلة او فرد باختيار(سلة المواد) بكميات ونوعيات مختلفة ضمن حدود سعرية محددة, وهذا النظام رغم تعقيده الفائق إلا انه يوفر مصداقية عالية ومرونة كبيرة للفئات المستفيدة.

ثانياً: جدوى نظام البطاقة التموينية

تعد البطاقة التموينية صمام الأمان في الحفاظ على الأمن الغذائي للأسرة والمجتمع العراقي ككل، ونجحت هذه البطاقة في توفير الحد الأدنى من ذلك الأمن سواء في قبل ٢٠٠٣ ومابعده.

وكان المؤمل أن يتم تنظيم تلك البطاقة واستثمار نظامها الجيد من أجل تحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال تنويع مفرداتها وتحسين نوعيتها لكن الذي حصل واقعا عكس ذلك. ولكن لابد من القول ان هذه البرنامج الذي طبق منذ اكثر من عشرين عاما كان ومازال يمارس دور المسيطر على سقف الاسعار في قطاع المواد الغذائية، بالرغم من مروره بفترات تذبذب بين التحسن والتوسع وبين الرداءة والتقلص.

اذ ان وجوده فقط كان يمارس العامل الضاغط على الاسعار من خلال اشاعة ظاهرة الطمأنينة والاستقرار لدى اوساط شرائح المجتمع المختلفة باعتباره يمثل لهم ضمانة للمستقبل مما لايشجع على خلق حالة من التهافت والتنافس والتزاحم على كيفية الحصول على موارد الغذاء.

واليوم يدور الحديث بقوة بعد التطورات والمتغيرات الاقتصادية الجديدة التي حصلت في العراق عن مدى جدوائية هذه البطاقة ام عدمها، خصوصا بعد تطبيق العراق لبنود الاتفاقية المعقودة بينه وبين صندوق النقد الدولي والمتضمنة خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لضمان تحول سلس وسليم نحو اقتصاد السوق.

وتأتي هذه الطروحات ليس على الصعيد الحكومي حسب وإنما على صعيد المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وأوساط الشعب المختلفة، وخصوصا اولئك الفقراء الذين ينظرون الى تلك البطاقة باعتبارها الملاذ الآمن وحصنهم الاخير لمواجهة الارتفاعات المستمرة في الأسعار .

ثالثاً: تحديات وعيوب نظام البطاقة التموينية

١ - الحقيقة الاقتصادية التي تقول ان مرونة الطلب على المواد الغذائية (والتي هي مفردات نظام البطاقة التموينية)لايمكن لها تتغير بسرعة إلا بفعل ظروف تتعلق بتغير اعداد السكان والأذواق وتغيرات الاسعار الحادة حتى بات يطلق على هذه المرونه بأنها تكاد تكون قليلة اومتدنية تجاه العديد من المتغيرات، وتفسير ذلك يعود بان الطلب على المواد الغذائية يكاد يكون ثابتا في الاجل القصير على الأقل اذ مايتناوله الناس من غذاء لايمكن له ان يتغير استجابة لتغير السعر مثلا، وهذا بالتأكيد يعطي خصوصية متفردة لها يجعلها تختلف عما هو عليه الحال عن باقي انواع السلع.

الامر الذي يستلزم بطبيعة الحال اخذ موضوع مرونة الطلب على المواد الغذائية في الاجل القصير بجدية عند التعامل مع آليات الاصلاح وإعادة الهيكلة لنظام البطاقة التموينية للحيلولة دون حصول نقص في العرض وزيادة في الطلب وبالتالي ارتفاع الاسعار مما يقوض ويضعف فرص اصلاح وإعادة هيكلة نظام البطاقة التموينية.من خلال ماتقدم يمكن القول ان معرفة مايحتاجه اي شعب تصبح ممكنة اقتصاديا اذا ماحللنا اتجاهات الطلب على المواد الغذائية وبالتالي يمكن معرفة حجم الاستهلاك المتوقع.

٢ - تتسم العديد من الاجهزة التنفيذية العاملة بالقطاع التجاري بالضعف وسوء الادارة مع عدم توافرها على الكفاءات المتخصصة، فضلا عن حالات التلاعب والفساد التي تستشري بين العديد من صغار الموظفين والتي تتابعها وزارة التجارة وتعلن عن المحاسبة والرقابة بين الفينة والأخرى.

٣ – انخفاض كفاءة آليات (التعاقد، ومصادر التجهيز، والسيطرة النوعية، التوزيع)،مع عدم وجود إطار قانوني أو جهة قانونية واضحة وجريئة تتكفل باستحصال حقوق العراق من الشركات المجهزة في حال اخلالها بالمواصفات والنوعيات المجهزة، مما اضعف موقف العراق التفاوضي مع هذه الشركات وشجع العديد منها على التلاعب بالمواصفات والكميات المجهزة في مراحل لاحقة.

٤-عدم تمييزه بين طبقات المجتمع وتوفيره للدعم المتساوي للأغنياء والفقراء على حد سواء .

٥- تعدد الحلقات التي تتولى الحكومة ادارتها في البرنامج من عملية الاستيراد والنقل والخزن والتوزيع مما يؤدي الى تحمل تكاليف ادارية باهظة فضلا عن امكانية حصول فساد مالي وإداري في اي حلقة من حلقاته بسبب ضعف الرقابة الحكومية.

٦- عدم تحديث قاعدة البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التوزيع حيث ان هناك العديد من الاسماء المكررة والوهمية او التي لم يتم اسقاطها رغم وفاة او هجرة او سفر اصحابها لفترات طويلة ولا زالت تستلم من قبل عوائلهم او اقربائهم او جيرانهم او حتى الوكلاء انفسهم .

٧- عدم وصول الدعم الى مستحقيه الفعليين حيث ان هناك الكثير من المواد التي لاتصل الى المواطنين او تصلهم بكميات اقل من المخطط او نوعيات رديئة وتالفة .

٨ - عدم توافر الدولة على اسطول نقل جيد سواء كان ذلك الاسطول بحريا ام بريا، مما جعله

عرضة لابتزاز الشركات الناقلة سواء منها البحرية ام البرية فضلا عن حالات التلف و تردي ظروف النقل مع تعرض المواد الغذائية للعوامل الجوية.

٩- ضعف فعالية الاجهزة الرقابية واقتصارها على وزارة التجارة فقط ، دون اشراك حقيقي للمجالس البلدية او منظمات المجتمع المدني.

١٠- من التحديات الرئيسة الاخرى ,الزيادات المتلاحقة سنويا في اعداد المواطنين المشمولين بنظام البطاقة التموينية الامر الذي يستلزم زيادة مقابلة في المواد الغذائية اللازمة لسد احتياجاتهم ,وما يستتبع ذلك من مشاكل وتعقيدات في آليات (التعاقد، ومصادر التجهيز، والسيطرة النوعية، التوزيع),وزيادات متتالية من الدعم اللوجستي ,اذ ان الكميات في حالة زيادتها تؤدي الى انخفاض كفاءة الآليات المختلفة المقابلة لها وبالنتيجة نصل الى مستوى كفاءة ادارية منخفض الامر الذي يؤدي اوتوماتيكيا الى تذمر وعدم رضا الطبقات المستهدفة من الجوانب الكمية والنوعية والوقت المناسب لوصول هذه الامدادات الغذائية الى مستحقيها.

١١- تخلف البيئة المؤسسية الداعمة لعمل نظام البطاقة التموينية بنجاح ,من خلال ضعف كفاءة الكوادر بمختلف عناوينها وكذلك عدم اعتماد الوسائل التقنية الحديثة الالكترونية في اغلب المفاصل المعنية في الوزارة ,وانغلاق الادارات العليا في الوزارة والشركات التابعة لها على موظفين بعينهم والحيلولة دون وصول كفاءات جديدة الى مواقع القرار ,وعدم الانفتاح على الكفاءات العلمية في الجامعات العراقية لتطوير العمل في مفاصل الاستيراد والتعاقد والتسويق وأنظمة التوزيع الالكترونية .

المبحث الثاني
آليات اصلاح وتحديث نظام البطاقة التموينية

أولا :آليات اصلاح نظام البطاقة التموينية

١- من الآليات الاصلاحية المهمة ,التعاقد مع شركة رصينة متخصصة بالتقنيات الالكترونية الحديثة وذلك (لأتمتة نظام البطاقة التموينية بشكل كامل) .

أ- من خلال وضع قاعدة بيانات الكترونية متطورة لنظام البطاقة التموينية بشكل متكامل تشمل مراحل العمل كافة.

ب- اطلاق استمارة الكترونية على موقع وزارة التجارة يقوم من خلالها المواطن صاحب البطاقة التموينية بإدراج البيانات المطلوبة مع ارفاق نسخ من الاوراق الثبوتية المطلوبة عند اطلاق نظام البطاقة التموينية الالكترونية ,الامر الذي يوفر الجهد والوقت والكلفة للمواطن ويقضي على فرص الفساد الاداري والمالي والذي يعتمد كأساس لإصدار البطاقة التموينية الالكترونية للمواطن(البطاقة الذكية)(Smart Card) ,واقامة نقاط فرعية للنظام الالكتروني في المحافظات وربطها مع المركز في بغداد وذلك لتكامل العمل والتحديث الالكتروني المستمر عبر الانترنيت وفق برامج الكترونية محمية من الاختراق الخارجي.

شكل رقم (١) شكل مبسط للآلية الكترونية لنظام البطاقة التموينية المؤتمت
المصدر: الشكل من اعداد الباحث

ثانيا- آليات رفع الكفاءة الادارية والتقنية لنظام البطاقة التموينية:

نظرا لوجود الكثير من المشاكل المالية والإدارية في البرنامج الحالي لنظام البطاقة التموينية والتي يعود البعض منها لطبيعة البرنامج نفسه واتساعه وتعقيده ويعود البعض الاخر منها لسوء الادارة وضعف الرقابة, فانه لابد من اعادة النظر بالبطاقة التموينية الحالية وتطويرها بما يخدم اهدافها الاساسية المتمثلة بالآتي:

١- ضمان وصول الدعم الى مستحقيه بكل دقة وكفاءة(الاستهداف الكفوء).من خلال استهداف القطاعات الاكثر فقرا وحاجة للدعم .وايصال المواد الغذائية الاساسية الى الاطراف التي تحتاجها فعلا .

٢- وتيسيرا لتنفيذ التعاقدات واستيرادات المواد الغذائية والسيطرة عليها في مراحلها كافة يتوجب بداية تقليل هذه الكميات الى حدود تسمح برفع مستوى الكفاءة لنظام البطاقة التموينية من خلال توسيع نظام الاستبعاد ونظام الاستبدال كما سيرد لاحقا.

٣- نظرا لمرور المجتمع العراقي اسوة بالمجتمعات العالمية الاخرى بما يسمى ب(مراحل التحول الغذائي المتلاحقة) والتي تعني التغير والتحول في نمط الغذاء من النمط التقليدي الى انماط اكثر عصرية من قبيل الاطعمة الجاهزة والوجبات السريعة ومايرتبط بها من سلسلة مطاعم وكافتريات متنوعة ,وكذلك التحول من النمط التقليدي في التسوق في الاغلب وفي المراكز الحضرية الى نمط السوبرماركت او المجمعات التسويقية والتي تشمل قطاعات واسعة من المواطنين.

سيما ان اغلب المواطنين يتبع اسلوب المحاكاة للأنماط الغربية في الغذاء والتسوق تماشيا مع تعدد وتلاحق مراحل التقدم التقني والحضاري العالمي,وهذا يشمل طبقة الاسر ذات(الدخل المرتفع) أي مجموع دخول افراد الاسرة من مختلف المصادر والذي يستلزم اعداد قواعد بيانات دقيقة وفعلية وبأسلوب الكتروني وتعتمد اسلوب التحديث التلقائي وغالبية الاسر ذات الدخل المتوسط الامر الذي القى بضلاله على نمط التعامل مع المفردات الغذائية الكلاسيكية لنظام البطاقة التموينية من قبيل عدم استلام او استبدال او سوء استعمال لهذه المواد الغذائية,مما ادخلنا في مرحلة هدر شديد لهذه المواد الغذائية وبالتالي هدر للموارد المالية اللازمة لتغطية هذه المشتريات ,لذلك يجب حصر هذه الطبقات والقيام بعملية استبعادها من نظام البطاقة التموينية.

٤- تقليل التكاليف الادارية الى اقصى حد ممكن .و ضمان اقصى درجة من المرونة بالنسبة للحكومة والمستفيد ,و استخدام الاليات التي تضمن تقليل مستويات الفساد المالي الى اقصى درجة ممكنة.

٥- اشراك القطاع الخاص في اغلب الحلقات ان لم يكن كلها .

٦- المراجعة والتقييم الدوري لأي برنامج جديد يعتمد وتحديث البيانات للمستفيدين بشكل الكتروني الامر الذي يسمح بحذف البعض وإضافة البعض الاخر وفقا لمحددات معينة.

وذلك من خلال اتباع الاساليب الاتية مع مراعاة مراحلها أي بشرطها وشروطها:

مراحل البرنامج الاصلاحي المقترح لنظام البطاقة التموينية :

المرحلة الأولى:مرحلة الاصلاح قصير الأمد:

لتيسير عملية الاصلاح ولتفادي اسلوب الصدمة من خلال اتباع الاسلوب التدريجي يقترح الباحث البدء بتحضير مستلزمات عملية الاصلاح قصير الامد من خلال الاتي:

١- اصدار البطاقة التموينية الالكترونية من خلال تحويل البيانات من البطاقة التموينية الورقية الى الالكترونية .

٢- تشكيل لجنة مشتركة من وزارات التجارة والداخلية والصحة والمالية والتخطيط وكافة الجهات ذات العلاقة لتفعيل عملية مقاطعة البيانات وتنقية اسماء المشمولين بالبطاقة التموينية من قبيل (المتوفين ,المهاجرين ,المسافرين , الاسماء الوهمية , الاسماء المكررة) ,وإجراء العمليات المرتبطة ب انجاز (الدخل المجمع للأسرة) من خلال بيانات هذه الوزارات ومؤسساتها ذات العلاقة كافة .

٣- اتباع الاسلوب الالكتروني بانجاز العمليات اعلاه من خلال آليات الحكومة الذكية وأتمتة العمليات المتعلقة بها ولانجاز عملية الحصر الدقيق والفعلي لمن يجب شمولهم بنظام البطاقة التموينية ووضع قاعدة بيانات قابلة للتحديث الالكتروني المستمر من خلال الاليات الالكترونية وبالمشاركة مع مجالس المحافظات والبلدية والنواحي والاقضية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها مما له صلة بضبط عملية بناء قاعدة البيانات الدقيقة والواقعية للمواطنين كافة.

٤- انسجاما مع الدستور العراقي وقانون وزارة التجارة العراقية الذين ينصان على ان تكون مهمة وزارة التجارة بناء سياسة تجارية واقتصادية تتلاءم مع التحول نحو سياسة اقتصاد السوق لتعزيز وتفعيل ودعم القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية ولجعل تلك السياسة منسجمة مع السياسات الاقتصادية العامة للبلد ولدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية ولتوفير الخزين الاستراتيجي الذي من شأنه ضمان إمكانية مواجهة الأزمات و الكوارث لذلك يقترح الباحث ان تكييف الوزارة اليات عملها وفق ماورد اعلاه من خلال الاتي:

١. تقوم الوزارة برسم السياسة العامة والتفصيلية لنظام البطاقة التموينية من حيث نوعية وكمية المواد الغذائية والمشمولين بها وكافة العمليات المتعلقة بها من رقابة وإشراف وتوجيه وهنا ننتقل الى مايسمى في الادبيات الاقتصادية (التخطيط التأشيري) الذي يحدد لوزارات الدولة مهمة رسم السياسات العامة بالمجالات ذات العلاقة وتحديد توجهاتها العامة وهذا مامعمول به في الدول ذات الاقتصاد الحر(اقتصاد السوق).

٢. نقل عملية توفير مواد البطاقة التموينية (الاليات التنفيذية) للقطاع الخاص وبالاشتراك مع مجالس المحافظات لتعزيز مبدأ اللامركزية الادارية اما بشكل تدريجي كمرحلة اولى لبعض المواد (اسلوب المشاركة بين القطاع العام والخاص وفق اليات معينة)او بشكل كامل لكل المواد ولكافة المراحل من تعاقد ونقل وخزن وتوزيع ,مع امكانية اتاحة المجال للقطاع الخاص بالتعاقد مع القطاع العام (شركات الوزارة اوغيرها من الوزارات) للقيام ببعض الاعمال ذات الصلة من قبيل النشاط التجاري لهذه الشركات

وبمقابل مالي.

٣. في المرحلة الاولى للإصلاح سيقتصر توزيع هذه المواد على الوكلاء الرسميين للمواد الغذائية وثم توسيع منافذ التسويق للمواطنين لإتاحة هامش اكبر وتعزيز المنافسة بين الوكلاء التسويقيين ,والاستلام للمواطن يكون بشكل اختياري من الوكيل الذي يرغب به بالبطاقة التموينية الالكترونية التي يجب ان تكون مرتبطة بأجهزة قراءة الالكترونية لدى وكلاء التسويق وبموجب قوائم مطبوعة بشكل الكتروني من خلال هذه الاجهزة موضح فيها اسماء المواد الغذائية المستلمة وكمياتها والمبلغ المدفوع ونوعياتها لتتعزز الثقة لدى المواطن وإتاحة عملية المراقبة والإشراف اللاحقتين والتي على مؤسسات الوزارة القيام بها ضمانا لسلامة اليات عملية التجهيز كما

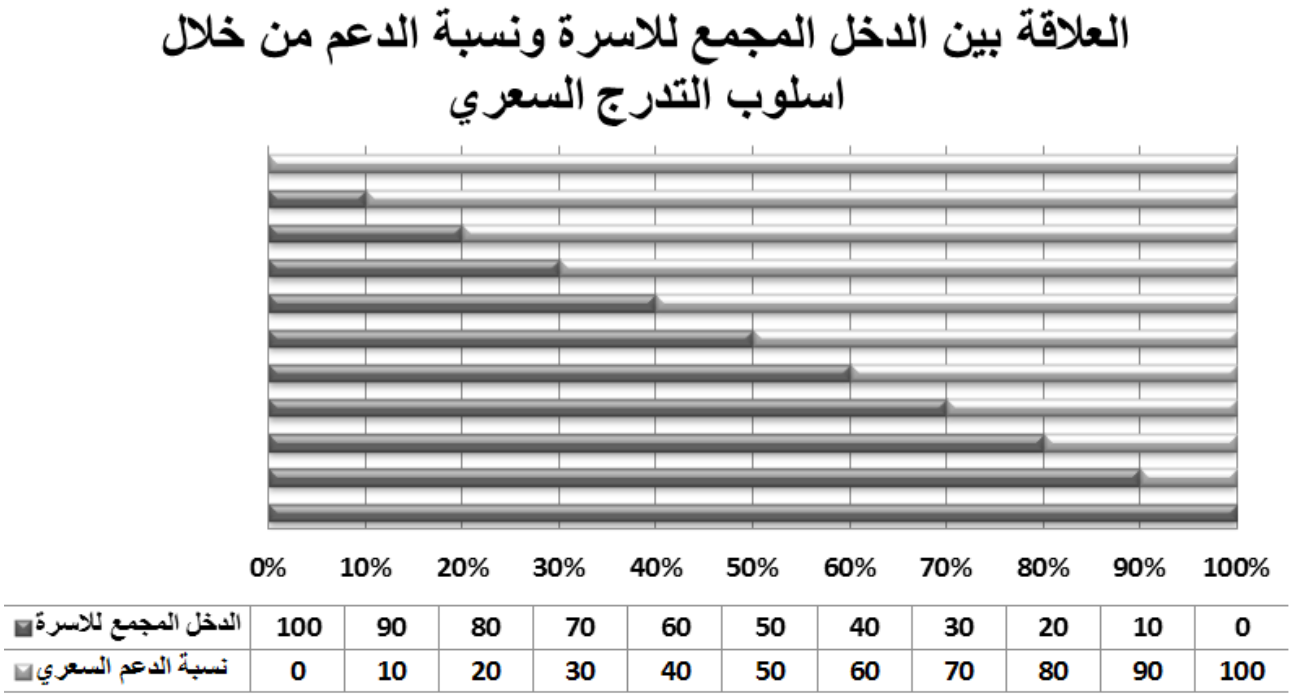

شكل(٢) العلاقة بين الدعم والدخل

ونوعا.

٤. تقوم الوزارة بوضع شروط محددة على القطاع الخاص المتعاقد معه للقيام بالعمليات التنفيذية لنظام البطاقة التموينية منها على سبيل المثال تشجيع المنتوج المحلي من مفردات البطاقة والاتفاق مع الشركات الموردة اقامة مصانع ومزارع في داخل العراق لتوفير هذه المنتجات تعزيزا للصناعة الوطنية وامتصاص البطالة.

٥. قيام الوزارة في مرحلة لاحقة بعد استكمال قاعدة البيانات المطلوبة تنظيم عملية الدعم العيني للحيلولة دون انخفاض عرض هذه المواد في الامد القصير وارتفاع اسعارها من جهة ومن جهة اخرى حجب هذا الدعم عن فئات غير محتاجة لهذا الدعم ,من خلال (اسلوب التدرج السعري للدعم) كما في الاتي:

- ربط الدعم السعري(الفرق بين اسعار هذه المواد الغذائية وفق نوعياتها وكمياتها في السوق المحلي التجاري للفرد الواحد والسعر الذي تتقاضاه الوزارة لقاء توفيرها لهذه المواد) بمستوى(الدخل المجمع للأسرة) يقصد به من المصادر كافة حكومية ,قطاع خاص وغيرها ولكافة افراد الاسرة المسجلين في البطاقة التموينية الالكترونية .

- كان يبدأ من مستوى صفر لمستوى دخل مجمع اعلى ويتنازل تدريجيا وفقا لمستوى الدخل المجمع للأسرة ,ويقترح الباحث بان يبقى الدعم السعري كما هو للفئات فوق خط الفقر بقليل والتي على خط الفقر او ماهي دونها كون هذه الفئات هي الاحق بالدعم السعري الكامل لهذه المفردات الغذائية كما في الشكل الاتي.

المرحلة الثانية : مرحلة الاصلاح متوسط الأمد:

في مرحلة لاحقة وبعد استقرار السوق وأسعار المواد الغذائية الاساسية فيه من خلال توازن العرض والطلب لها يقترح البحث القيام باعتماد الاسلوب الثاني.

١. اعتماد اسلوب الاستبعاد (استبعاد مواطنين غير مستحقين):

اي توسيع دائرة المستبعدين من نظام البطاقة التموينية ,أي تحديد القطاع المستهدف,اذ يتوجب على الحكومة تحديد قطاعات الشعب الاكثر حاجة للدعم واستبعاد اولئك الذين يتمكنون من الحصول على احتياجاتهم

الاساسية نظرا لارتفاع مستويات دخولهم وكخطوة اولى يجب الاعتماد على معيار (الدخل الشهري للأسرة) كمعيار لشمولها بتوزيع المواد التموينية المدعومة من خلال الآليات الأتية:

أ- عدم الاكتفاء بمن يتجاوز دخله (١,٥٠٠,٠٠٠الف دينار) من خلال آلية جمع دخول افراد كل بطاقة تموينية (الدخل المجمع للأسرة) وذلك كون اغلب البطاقات التموينية تضم افراد يمتلكون دخول مختلفة هنا تبرز ضرورة حصرها لتحديد مدى الشمول من عدمه بنظام البطاقة التموينية .

ب- اذ ان الاعتماد على مقدار راتب رب الاسرة فقط ضمن البطاقة التموينية يعد قاصرا وحده عن تقديم الصورة الحقيقة لحجم مداخيل الاسرة ,والتي ستكون ميسرة في حالة اعتماد البطاقة التموينية الالكترونية من خلال برنامج الكتروني بعد مقاطعة البيانات مع قاعدة بيانات وزارة المالية ودوائر التقاعد والضريبة واتحاد الغرف الصناعية والتجارية وكافة الجهات ذات العلاقة بمعلومات الرواتب والإرباح , من خلال اعتماد (مستوى خط الفقر العالمي) يوميا للفرد الواحد.

ت- تحديث البيانات : يتم تحديث بيانات البطاقة التموينية بشكل الكتروني بعد اعتماد نظام البطاقة التموينية الالكتروني ,من خلال الاعلان عن اعادة تسجيل المستفيدين بمساعدة وكلاء البطاقة انفسهم بحيث يتم استبعاد اسماء المتوفين بالتعاون مع وزارة الصحة والداخلية مثلا, كما يمكن تحديد اعداد المسافرين والمهاجرين خارج العراق لفترات طويلة بمساعدة وزارة الداخلية ايضا.

ث- وأيضا تشكيل لجان في المجالس البلدية والمحلية تضم اطراف متعددة تكون مهمتها اعداد قواعد بيانات مفصلة عن كافة المواطنين تشمل ممتلكاته من قبيل (نوع الســـكن وصنفه للمواطن والمحال التجارية وأنواع واقيام السيـــــــارات) ومن ثم تقييم مدى احقيت المواطن بالشمول من عدمه بنظام البطاقة التموينية. وإضافة اصحاب المهن الحرة ورجال الاعمال وأصحاب الشركات والمقاولين واصحاب الاملاك للفئات المشمولة بالاستبعاد ,اذ ان مدى الشمول الحالي وفق بيانات البطاقة التموينية الحالي يعد غير واقعي وغير منصف ,اذ تم استبعاد مايقل عن ٣٠٠ الف فرد من عدد سكان يربو على ال٣٥ مليون فرد ,السؤال المطروح هل ان مايزيد عن ٣٤ مليون فرد هم مستحقين لنظام البطاقة التموينية .

ج- النتيجة المنطقية المفترضة للأسلوب اعلاه هو الاقتراب من العدد الواقعي لمن يجب شمولهم بنظام البطاقة التموينية ووفقا لدراسات مستوى الفقر في العراق والتحسن الذي طرأ على الدخول يتراوح من بالإمكان استبعادهم لو وضعت الاساليب العلمية الصحيحة لذلك سيكون بحدود ال٣٠٪ من عدد السكان,والذي يقدر بما يقارب ال١١ مليون فرد الامر الذي يرفع الكثير من الاعباء المالية والإدارية عن كاهل الوزارة والموازنة العامة للدولة ,وفي المرحلة الاولى لنظام الاستبعاد والذي افضله ان يكون الكترونيا يكون المتبقي من يشملهم نظام البطاقة التموينية بحدود ال٧٠٪ من السكان وهو رقم قريب من الواقع والذي وبعد اكتساب الخبرة في اعداد قاعدة بيانات واقعية والكترونية بالإمكان تخفيضه الى مستوى منخفض اخر.

٢. اعتماد اسلوب (الاستبدال النقدي الاختياري الكامل) لمواد البطاقة التموينية. والذي يعني استبدال مفردات البطاقة التموينية بمبالغ نقدية تحددها الدولة من خلال اسعارها التجارية في السوق المحلية (وفقا لموضوع تدرج الدعم السعري) أي يتم استبدال نسبة الدعم الحكومي المخصصة لهذه الفئة بالنقد ,والتي يشترط فيها القبول الاختياري للمواطن تمشيا مع حالة الديمقراطية وحقوق الانسان ,والحيلولة دون حصول ردود فعل سلبية كون البطاقة التموينية اصبحت حقا مكتسبا للمواطن .

٣. اعتماد اسلوب (الاستبدال النقدي الاختياري الجزئي) لمواد البطاقة التموينية والذي يعني استبدال بعض مفردات البطاقة التموينية بمبالغ نقدية تحددها الدولة من خلال اسعارها التجارية في السوق المحلية والتي يشترط فيها القبول الاختياري للمواطن ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (٣).

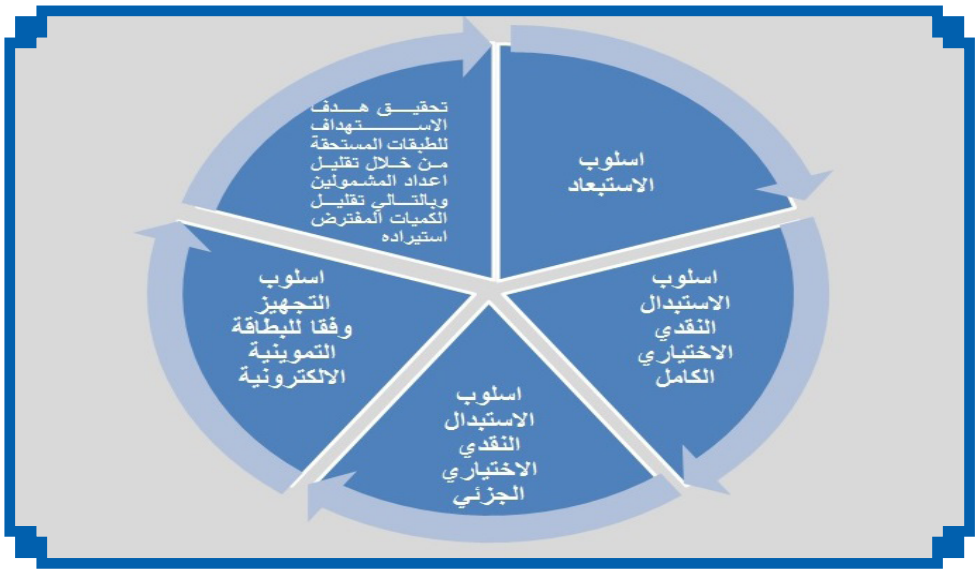

شكل (٣) توضيح للأساليب المقترحة للتعامل مع نظام البطاقة التموينية الكترونية

المصدر الباحث

٤- اسلوب التجهيز العيني:

-بالنسبة للذين يفضلون استلام المواد الغذائية وهي الفئة المتبقية بعد ايجاد المعالجات الممكنة للفئات الاخرى والتي غالبا ماتكون (فئة الدخل الواطئ) وهم الفئة الاكثر احتياجا للمعونة العينية من نظام البطاقة التموينية , فيتم أعتماد اسلوب البطاقة الالكترونية التموينية الخاصة بالتجهيز العيني والتي تسمح له مرونة كافية بالتجهيز من الوكيل الذي يرغب به وبالإمكان تطوير هذه العملية لاحقا لتشمل امكانية استبدال المواد المشمولة بالتجهيز كما او نوعا اوحتى بالاستبدال النقدي المباشر سواء الجزئي او الكلي من وكيل المواد الغذائية او من أي منفذ تسويقي اخر .

- اما عملية تأمين هذه المواد فيتم من خلال الاتفاق مع مجهزين محددين من القطاع الخاص على توفير الكميات والنوعيات المناسبة بالأسعار المناسبة والأوقات المحددة وفقا لصيغة عقد رسمي مع الحكومة,أو بالإمكان وبالتماشي مع اشاعة موضوع نقل الصلاحيات لمجالس المحافظات واعتماد مبدأ اللامركزية الادارية اتاحة المجال لمجالس المحافظات بالإشراف على عمليات التعاقد مع القطاع الخاص لتجهيز مفردات البطاقة التموينية وهنا ومن خلال توزيع اساليب التعاقد والتجهيز على جهات متعددة يوفر المرونة والسرعة والمصداقية لتنفيذ برنامج البطاقة التموينية بكفاءة ودقة عاليتين,مع احتفاظ الوزارة بحق رسم السياسة العامة لنظام البطاقة التموينية والإشراف والتقييم والرقابة بصفتها جهة اتحاديه بحيث يتولى هؤلاء المجهزون استيراد – نقل –خزن- وتوزيع المواد بالتعاون مع وكلاء متخصصين بحيث تكون حصة كل فرد في عبوة كارتونية واحدة مثلا ويمكن لأي اسرة الحصول على المواد المطلوبة من اي وكيل او أي منفذ تسويقي اخر عن طريق تزويدها بالبطاقة التموينية الالكترونية ومن ثم يتم تجميع البطاقات ودفع اقيامها من قبل المجهزين وفقا لآلية يتفق عليها معهم.

٥- اسلوب الخزين الاستراتيجي :يتوجب على الوزارة بعد رفع الاعباء الادارية عنها القيام بعمليات توفير خزين استراتيجي من المواد الغذائية الاساسية للتدخل عند الضرورة للمحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق (الامن الغذائي)والذي بدوره سيولد الامن النفسي والاجتماعي ,سيما للفئات الاكثر حاجة من المجتمع ,وذلك من خلال القيام بالعمليات الاستيرادية لهذه المواد فيمكن ان تكون بإشراف اعلى المستويات الحكومية وباتفاقيات تجهيز طويلة الاجل مع المصدرين الاساسيين .

٦- اعادة تقييم البرنامج الجديد : يتم تطبيق البرنامج وإعادة تقييمه بصورة دورية للتعرف على نقاط القوة والضعف فيه لمعالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة.وتوخي الحصول على افضل النتائج من خلال الاتي:

- تخفيض كلفة البرنامج الى ادنى حد ممكن .
- ايصال الدعم الى مستحقيه بصورة مباشرة.
- تقليل حالات الفساد المالي المحتملة الى اقصى حد ممكن .
- ضمان مستوى عال من المرونة.
- تقليل التكاليف الادارية الى ادنى حد ممكن .
- اشراك القطاع الخاص مما يؤدي الى زيادة مستويات التشغيل وتخفيض مستويات البطالة .

٧- بعد استقرار الآليات اعلاه وتكامل قاعدة البيانات الوطنية الالكترونية وتحديد خط الفقر والفئات المشمولة يتم تحويل ادارة مسؤولية برنامج الدعم العيني (نظام البطاقة التموينية) الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وليشمل الافراد والأسر المستحقة فعلا للإعانة بموجب آليات توضع لهذا الغرض .

٨- تتفرغ دوائر وزارة التجارة للقيام بأعمالها وفقا لقانون وزارة التجارة واستحداث آليات جديدة من قبيل الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل نشاط شركاتها من خلال القيام ببرنامج طموح لإعادة هيكلة هذه الشركات وفقا للدستور والقانون وذلك لولوج مرحلة التحول التدريجي والسليم والمنظم لاقتصاد السوق الحر.

ثالثا: المتطلبات المساعدة لتنفيذ الآليات الاصلاحية:

والتي يمكن توضيحها كالأتي:

١- حملة اعلانية موجهة توضح معطيات نظام البطاقة التموينية الكتروني وتوضح كافة جوانبه مع توضيح آليات استعمال الاستمارة الكترونية المعدة لهذا الغرض ومايتبعها من اصدار البطاقة التموينية الالكترونية بنوعيها البطاقة التموينية الالكترونية المعدة لاستلام البدل النقدي والشبيهة ببطاقة (الكي كارد) المستخدمة لدفع المستحقات التقاعدية وغيرها,والتي يقوم المواطن بصرف مستحقاته المالية من اي مكتب صيرفي,والنوع الأخر هو البطاقة التموينية الالكترونية المعدة لاستلام المفردات بشكل عيني ومن اي وكيل او سوبر ماركت وفقا لما سيرد لاحقا.

٢- طمأنة المواطن والسوق بأن هذا النظام لن يعمل فورا ولن يكون اجباريا أي وفقا لأسلوب الصدمة بل بإتباع الاسلوب التدريجي الاختياري ويتم التغلب ايضا على مرونة الطلب المنخفضة للمواد الغذائية المشمولة بنظام البطاقة التموينية في الاجل القصير, من خلال اعطاء امد زمني معين كأن يكون سنة مثلا وإعلان الاعداد التي تم استبعادها والتي وافقت على الاستبدال النقدي بشقيه الكامل والجزئي وكمياتها الغذائية ليتسنى للقطاع الخاص بتوفير العرض المطلوب في الوقت المطلوب لاستيعاب الطلب المحتمل والحيلولة دون ارتفاع الاسعار وقطع الطريق امام الفاسدين للاستفادة من هذا التغيير.

٣- لمن يقول عند تطبيق اسلوبي الاستبعاد والاستبدال النقدي سيؤديان الى رفع اسعار السلع الاساسية المشمولة بنظام البطاقة التموينية ,نقول مايلي,عندما قامت وزارة التجارة بحذف مـــواد (مســـاحيق التنظـيف, صابون,الشاي,البقوليات) ورغم انها لم تمهد لذلك ولم تعوضه بمبالغ نقدية مقابلة لم تحصل هزة عنيفة في الاسعار رغم بعض الارتدادات البسيطة والمقبولة اقتصاديا ولبعض الوقت ,والتي لم يلبث السوق إلا واستوعبها بكفاءة عالية من خلال توفير العرض المطلوب وبشكل اكثر تنوع وكفاءة من عمل الدولة وذلك لانفتاح السوق العراقي وسهولة الاستيراد وتوفر الاموال

الازمة لذلك وكونها لاتشكل مبالغ عالية ضمن استهلاك الاسرة العراقية في المتوسط ,مع العلم اننا هنا نتعامل مع اسلوبي الاستبعاد والاستبدال الاختياري والذي يعني ان هناك نسبة كبيرة متبقية لاترغب بالاستبدال النقدي ولازالت الدولة تتولى توفير مفردات البطاقة التموينية كما ونوعا مع ضرورة تلازم قيام وزارة التجارة بتكوين (الخزين الاستراتيجي) من مواد البطاقة التموينية في مخازنها والذي يكون جاهزا للنزول للأسواق متى ماتطلبت الضرورة الاقتصادية ذلك من قبيل انخفاض العرض وزيادة الطلب وارتفاع الاسعار.

٥- ايضا تعد ضمانة جديدة للمواطن بموجب نظام البطاقة التموينية الالكترونية وذلك من خلال ابداء المرونة الكافية لمن يرغب من مقتني البطاقة التموينية الالكترونية المعدة للاستبدال النقدي الاختياري الكامل او الجزئي بخصوص العودة الطوعية لمن يرغب منهم بالعودة الى نظام التجهيز العيني لمفردات البطاقة التموينية وذلك من خلال استمارة الكترونية تعد لهذا الغرض على موقع الوزارة الكتروني ويجهز من الخزين الاستراتيجي ريثما يتم تعويض الكمية المطلوبة الجديدة,وكذلك يسمح لمن يعتمد نظام التجهيز العيني لمفردات البطاقة التموينية بالانتقال الى نظام الاستبدال النقدي ولايشمل بذلك فئة المستبعدين من نظام البطاقة التموينية.

٦-تحسين إجراءات التوريد والإدارة المالية من خلال :-

أ- اشراك القطاع الخاص بعملية توريد مواد البطاقة الالكترونية وزيادة دوره انسجاما مع التحول التدريجي لنظام السوق الحر وتحول دور وزارة التجارة الى التخطيط والإشراف والرقابة من خلال وضع السياسات العامة وهو مايسمى بمنهج التخطيط التأشيري وتوفير الخزين الاستراتيجي من المواد الغذائية الاساسية ليكون بمثابة (الملجأ الأخير لتجهيز السوق) وبذلك يحافظ على مستويات الاسعار وفقا لقوانين العرض والطلب ,مع مراقبة الاسواق والأسعار بهدف التقويم والمحافظة على الامن الغذائي للمواطنين.

ب- استخدام عرض سعري ووثائق عقود محددة أكثر وأوضح إضافة الى استدراج علني للعروض. وكذلك اشراك الغرف التجارية والصناعية في عملية انتقاء المناشئ الاجنبية للمواد الغذائية وعمليات التعاقد والتجهيز.

ت- مكننة أنظمة مراقبة المخزون وربطها كي يتسنى تتبع موقع مواد نظام التوزيع العام في جميع النقاط.

ث- تحديث لوائح المستفيدين ومكننتها ليتسنى المباشرة في تنفيذ عملية تحديد المستحقين الفعليين .

ج- تطبيق نظام إدارة مالية حديث وصارم يتيح القيام بتقويم دقيق لتكلفة نظام التوزيع ويتحاشى التبذير .

ح- إيلاء الاهمية القصوى لجودة مفردات البطاقة التموينية مع ضرورة اشراك جهات محايدة لفحص مدى مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة في العراق.

المبحث الثالث

آليات اعادة هيكلة مفردات نظام البطاقة التموينية

أولا: واقع مفردات نظام البطاقة التموينية

١- تتكون مفردات البطاقة التموينية الحالية من عدد من المواد الغذائية الاساسية وهي (الطحين,السكر,الزيت,الرز ,حليب الاطفال),وبموجب الواقع الحالي وفي ظل تحسن مستوى الدخول لغالبية الموظفين ولرواج الاعمال التجارية ,افرز طبقات متباينة من افراد المجتمع والتي تختلف من حيث نمط الاستهلاك وكمياته ,الامر الذي القى بضلاله على نمط تعامل كل طبقة مع مفردات نظام البطاقة التموينية من خلال الآتي:

أ- نمط تعامل طبقة ذوي الدخول العالية مع مفردات البطاقة التموينية,لعدم وجود قواعد بيانات دقيقة عن مداخيل المواطنين سواء موظفي الدولة او القطاع التجاري الخاص من صناعي ,زراعي ,تجاري,خدمي ,وعدم التعامل بأسلوب جمع المداخيل الكلية لكافة افراد البطاقة التموينية لأسرة ما,أدى الى تسرب هذه المفردات الى غالبية مواطني هذه الطبقة ,ولشيوع ثقافة ان البطاقة التموينية حق مكتسب ادى الى تمسك افراد هذه الطبقة بها وعدم التنازل عنها,أما عن نمط التعامل مع المفردات فهو ان غالبيتهم ربما لايستلمونها اي يهملوها فتنتهي بيد الوكيل او يستبدل مفرداتها بمقابل مالي زهيد ,كون هذه الطبقات تترفع عن استعمال هذه المواد ويتجهون الى استهلاك الاطعمة الجاهزة والفاخرة ,الامر الذي يحقق هدرا كبيرا بالمواد الغذائية, تتعامل هذه الطبقة بلامبالاة مع مفردات البطاقة التموينية باجمعها وذلك كونها تمثل نسبة منخفضة وربما تنعدم من استهلاكهم اي ان (المنفعة الحدية لمفردات البطاقة التموينية منخفضة جدا) لذلك يجب العمل على شمول افراد هذه الطبقة بالاستبعاد .

ب- نمط تعامل مواطني طبقة الدخول المتوسطة مع مفردات نظام البطاقة التموينية, تمثل هذه الطبقة شريحة واسعة من افراد المجتمع وهي تعيش مرحلة انتقالية نحو الرفاهية النسبية لاسيما بعد ٢٠٠٣ ,فهي تستلم مفردات نظام البطاقة التموينية بشكل جزئي من خلال قيامها باستبدال الطحين بمبالغ مالية ويقوم الوكيل ببيع الطحين الى الافران والمخابز كون اغلب افراد هذه الطبقة يعيشون ثقافة شراء الصمون والخبز من الافران والمخابز وتمت مغادرة صناعة الخبز في المنازل,اما بالنسبة للرز ايضا يقومون باستبداله بالرز الهندي او مقابل مالي ومادة حليب الاطفال هي مفقودة غالبية الوقت ,يتبقى مادتي الزيت والسكر فيقومون بالغالب باستلامهما , تتعامل هذه الطبقة بدرجة اقل من الجدية مع مفردات البطاقة التموينية باجمعها وذلك كونها تمثل نسبة متوسطة من استهلاكهم اي ان (المنفعة الحدية لمفردات البطاقة التموينية متوسطة) هذه الطبقة مرشحة الى العمل وفق نظام الاستبدال النقدي الاختياري الجزئي او الكامل لمفردات البطاقة التموينية.

ت- نمط تعامل مواطني طبقة الدخول الواطئة مع مفردات نظام البطاقة التموينية, تمثل هذه الطبقة شريحة واسعة من افراد المجتمع وهي تعيش ظروف صعبة وتعيش غالبيتها في القرى والأرياف ,تتعامل هذه الطبقة بجدية مع مفردات البطاقة التموينية باجمعها وذلك كونها تمثل نسبة عالية من استهلاكهم اي ان (المنفعة الحدية لمفردات البطاقة التموينية مرتفعة) لذلك نوصي بإبقاء نظام البطاقة التموينية لهذه الطبقة بشكل عيني مع تحسين النوعية والكمية المتاحة لهم .

ثانيا : آليات اعادة هيكلة مفردات البطاقة التموينية

١- مادة الطحين:

المعروف ان هذه المادة الغذائية تستورد نسبة منها من الاسواق العالمية كحنطة ويتم طحنها في داخل البلد والقسم الاخر من الانتاج المحلي وهي تشكل نسبة كبيرة من استهلاك عموم الشعب والمادة الغذائية الرئيسة له ,لذلك يجب التعامل معها بحذر,وتماشيا مع التطورات الحديثة في تخلي اغلب السكان عن صناعة الخبز منزليا والاعتماد على الافران والمخابز للقطاع الخاص وتوفيرا للوقود واستهلاك الكهرباء لصناعة الخبز منزليا,ولاسيما في المدن يصبح موضوع استلام الطحين امرا غير محبذ ,لذلك يكون الاقتراح كالأتي:

- طرح فرص استثمارية للقطاع الخاص بإقامة مخابز وافران اوتوماتيكية عملاقة تنتج مختلف انواع الخبز والصمون وفقا لأذواق المستهلكين ,اذ تقوم الدولة بتجهيزه بمادة الطحين مجانا وهو بدوره سيعطي وكالات لبيع منتجاته للمواطنين وفقا لأسعار تدخل فيها تكلفة الانتاج والنقل فقط دون المادة الاولية (الطحين) ,ويكون التجهيز للمواطنين المشمولين وفقا لبطاقة الكترونية تسمى بطاقة الخبز معبأة برصيد عيني شهري من الخبز او الصمون وباسعار مدعومة من الدولة .

- العمل على دعم الأفران والمخابز بحصة من الطحين تتناسب مع الكثافة السكانية وبآليات تحقق الغاية من البطاقة التموينية، مع ضرورة وجود متابعة وإشراف من قبل الوزارة للالتزام بالضوابط والمواصفات والمقاييس الرسمية,او بالإمكان تزويد الافران والمخابز بالطحين مجانا وفق سياقات معينة ويشترى منها المواطن بموجب بطاقة الخبز الالكترونية.

- الاتفاق مع القطاع الخاص باستيراد الحنطة وفق سياقات معينة وتعليمات تضعها وزارة التجارة ويتم التعاقد مع السايلوات والمطاحن للقيام بالعمليات المتممة وفقا لأسعار معينة والعمل على النقل التدريجي لهذه السلعة من توريد الدولة الى القطاع الخاص وفق تعليماق معينة واليات تضعها الوزارة وتتفق مع القطاع الخاص بتوفير الخزين الاستراتيجي من هذه المادة وفق سياقات معينة تضعها الوزارة.

- ومن المقترحات الاخرى هو تأسيس شراكة مع القطاع الخاص (بين القطاع العام والخاص) في مجال استيراد وصناعة الطحين .

٢- مادة الرز:

- تعد هذه المادة من المكونات الرئيسة في المائدة العراقية ويتم توفير هذه المادة من الانتاج المحلي والاستيراد ,ومن مراقبة اتجاهات اذواق المستهلكين من غالبية الطبقات فان التوجه العام هو استهلاك الانواع الجيدة من قبيل الرز الهندي والبسمتي وهو مايوفره القطاع الخاص كون اسعارها مرتفعة واستيرادات الدولة بشكل عام من الانواع الاقل جودة بسبب انخفاض التخصيصات المالية لهذه المفردة ,الامر الذي يدفع الغالبية في اغلب الاحيان الى بيع حصصهم من رز البطاقة التموينية الى الوكيل بسعر زهيد وبعضة يذهب كعلف .

- المقترح لحل هذا الاشكال هو بالتوجه الى توفير هذه المادة من قبل القطاع الخاص سواء من الانتاج المحلي او المستورد بكميات اقل ونوعيات ذات جودة عالية وفق سياقات تضعها الوزارة .

- ومن المقترحات الاخرى هو تأسيس شراكة مع القطاع الخاص (بين القطاع العام والخاص) في مجال استيراد وتعبئة الرز والدخول الى حقل الانتاج من اجل خلق منافسة سوقية كفوءة.

٣- مادة السكر:

- تعد هذه المادة اساسية في نمط استهلاك الاسرة العراقية ,اما نمط الاستيراد الخارجي او المحلي فيكون من الافضل التعاقد مع القطاع الخاص او بالشراكة معه في توريد هذه المادة ويفضل دائما الانتاج المحلي وتشجيع الصناعة الوطنية.

٤- مادة زيت الطعام:

- تعد هذه المادة اساسية في نمط استهلاك الاسرة العراقية ,اما نمط الاستيراد الخارجي او المحلي فيكون من الافضل التعاقد مع القطاع الخاص او بالشراكة معه في توريد هذه المادة ويفضل دائما الانتاج المحلي وتشجيع الصناعة الوطنية.

- اشتراط الاستثمار في داخل البلد للشركات المجهزة لهذه المادة وذلك من خلال بناء مصانع لانتاج هذه المادة في داخل البلد وذلك كي يتم التعاقد معها.

٥- حليب الاطفال:

- تعد هذه المادة اساسية في نمط استهلاك الاسرة العراقية ,اما نمط الاستيراد الخارجي او المحلي فيكون من الافضل التعاقد مع القطاع الخاص او بالشراكة معه في توريد هذه المادة ويفضل دائما الانتاج المحلي وتشجيع الصناعة الوطنية.

- اشتراط الاستثمار في داخل البلد للشركات المجهزة لهذه المادة وذلك من خلال بناء مصانع لإنتاج هذه المادة في داخل البلد وذلك كي يتم التعاقد معها.

ثالثاً: اجراءات ساندة

١- دعم المشاريع الصناعية الوطنية مع ايلاء أهمية كبيرة للصناعات الغذائية ، وكذلك المشاريع الزراعية ذات العلاقة بدعم مفردات البطاقة التموينية,من خلال قيام وزارة الزراعة باتخاذ الإجراءات التشجيعية لتحفيز المزارعين على زراعة المحاصيل الاستراتيجية الداخلة في مفردات البطاقة التموينية وصولا لإحلالها محل الواردات المستوردة .

٢- ايجاد نمط من التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص المتمثلة بالغرف التجارية والاتحادات ذات العلاقة في تجهيز مفردات البطاقة التموينية.

٣- ضرورة قيام وزارة التخطيط بتحديد مستوى الفقر الفدرالي في العراق أسوة بما معمول به من دول العالم من خلال إجراء الدراسات ووضع المؤشرات التي يمكن اعتمادها في قياس مستوى الفقر في العراق. وضرورة إجراء المسوحات والدراسات الميدانية الدورية التي تمكن من تحديد القدرة الشرائية الطبيعية ونسبة الإنفاق للأسرة العراقية وتحديده على المواد الغذائية ليكون مدخلا في تحديث نظام التسجيل للبطاقة التموينية للتأكد من وصولها للمستحقين منهم فعلاً. الاهتمام بسياسة الدعم المالي (برنامج البطاقة التموينية) وفقا للاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية للقضاء على المشكلات التي تواجه هذه السياسة بما يضمن وصول المواد للمستحقين والاستفادة من الخبرات الدولية التي تستوجب أن تكون السياسة المطبقة تصاعدية لمحدودي الدخل والعاطلين عن العمل.

٤- ضرورة التعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال توجيه عدد من بحوث طلبة الدراسات العليا والباحثين في المراكز البحثية ذات العلاقة لدراسة الجوانب الاقتصادية لسياسة برنامج البطاقة التموينية آخذين بنظر الاعتبار البعد الاجتماعي، مع ضرورة التنسيق مع الوزارات المعنية للاستفادة من الخبرات العلمية في الجامعات والمراكز البحثية. وضرورة تشكيل فريق عمل من أساتذة الجامعات والمختصين من وزارة التجارة لدراسة البدائل الأفضل للنهوض بواقع البطاقة التموينية والمسائل الأخرى التي تخص عمل الوزارة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:الاستنتاجات

١- اعتماد الاسلوب الكلاسيكي (الورقي) في بناء مفاصل نظام البطاقة التموينية.

٢- اعتماد نظام التوزيع العام في توزيع مفردات نظام البطاقة التموينية.

٣- عدم اشراك القطاع الخاص ومجالس المحافظات في نظم التعاقد والتوزيع .

٤- عدم مواكبة التغير او(التحول)في انماط الاستهلاك والغذاء على حد سواء.

ثانيا : التوصيات

١- تبني الاسلوب الحديث (الالكتروني) أي أتمتة نظام البطاقة التموينية.

٢- اعداد وبناء قاعدة بيانات الكترونية لجميع المواطنين تتضمن كافة البيانات المطلوبة لعمل البرنامج بكفاءة.

٣- اعتماد نظام التوزيع الجزئي في توزيع مفردات نظام البطاقة التموينية.

٤- اشراك القطاع الخاص ومجالس المحافظات في نظم التعاقد والتوزيع.

٥-بناء نظام الاستهداف من خلال معطيات التحول الغذائي.

دور الانضباط المالي في تعظيم موارد الدولة

أ. د. نغم حسين نعمة
جامعة النهرين/كلية اقتصاديات الاعمال

أولاً- آلية إعادة توصيف النظام الاقتصادي العراقي:

اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الرأسمالي، تسميات عديدة لها معنى واحد وهو النظام القائم على حرية الفرد، بما يعني له الحق بالقيام بأي نشاط اقتصادي يريده، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية.

إنّ تفاعل العرض والطلب في السوق هو حجر أساس هذا النظام وهو الذي يتحكم بالأسعار، فضلاً عن المنافسة الحرة التي تلعب دوراً مهماً في التحكم بالأسعار وتحررها من أي قيود يمكن للدولة أن تستخدمها.

ومع ذلك فإن اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية. وقد تمت إعادة تقييم اقتصاد السوق بعد الأزمة المالية العالمية الحادة أواخر عام ٢٠٠٨، ودخلت الى منظومة الاقتصاد الحر اجراءات كانت تنسب للاشتراكيين، ومنها مثلاً التأميم الذي اتخذته ادارة الرئيس باراك أوباما في عملية كبح الانهيار المالي في أكثر الدول الكبرى اعتماداً على الاقتصاد الحر.

يعرف النظام على انه وحدة معقدة تتكون من العديد من الاجزاء المختلفة، تخضع جميعها الى خطة عامة او كونها تخدم هدفاً عمومياً، وعلى هذا السياق تأتي المدرسة السلوكية الامريكية على سبيل المثال لتطرح مفهوماً للنظام لا يتعدى نطاقهُ أكثر من الاحاطة في ان ثمة مقاطع او اجزاء مكونة لهيكل النظام، ومقاطع هي خارج النظام. وان الاجزاء المكونة لهيكل النظام والتي تسمى احياناً بالحدود او المتغيرات هي التي تكون في مستوى من التفاعلات تعد أكثر كثافة في تصرفها وسلوكياتها مقارنة بغيرها.

وعلى هذا الاساس تعرف الكاتبة الاقتصادية العريقة جوان روبنسون في كتابها الشهير الفلسفة الاقتصادية، النظام الاقتصادي بأنه: وحدة تتطلب مجموعة من الاحكام مع توافر ايديولوجية تسوغ تلك (الاحكام) ومستوى من الوعي يتمتع به أي فرد على نحو يجعله يثابر من اجل تحقيق تلك الاحكام، وعلى هذا الاساس فلابد من توافر وسائل يتكون بموجبها النظام الاقتصادي وتعمل على تأدية الوظائف الاساسية الثلاثة الاتية:

١- التي تساعد في تعيين من هو اكثر فاعلية في اتخاذ قرار تحريك الموارد وتعبئتها من بين مختلف الاشخاص من متخذي قرارات الخيار الاقتصادي.

٢- تقوم بتنسيق نشاطات الوحدات الاقتصادية الفردية. بمعنى انها تساعد في تحديد كيف تصنع القرارات.

٣- تعمل على جعل متخذي خيار القرار الاقتصادي اكثر سعياً في ترتيب اولوياتهم . اي بمعنى المساعدة في تحديد ماذا يمكن الاخذ به من قرارات .

وفي هذا المضمار يمكن ملاحظة ان النظم الاقتصادية كافة ، تشترك في اهداف رئيسة ثلاثة هي :

الاستخدام الكفء والشامل للموارد النادرة ، والتوزيع العادل للدخـــــل (مع التحفظ بكونها حالة نسبية جدا تعتمد الزمان والمكان في تحقيق تلك العدالة) واخيراً النمو في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن.

ويصبح بالإمكان من الناحية المفاهيمية تقسيم الوسائل المشار اليها آنفاً ، التي تكون النظام الاقتصادي الى: أدوات Tools وطرق Methods . وان هذه الادوات والطرق تجيب على اسئلة (من) و (ماذا) لكي تعبر عن تكوين النظام الاقتصادي.

فعلى صعيد النظرية الاقتصادية يمكن لنا ان نستخلص ان هناك ثمة طريقتين واداتين متطرفتين في تخصيص الموارد الاقتصادية ، يمثلان نموذجين مختلفين للنظام الاقتصادي وهما اسواق شديدة التنافس تستخدم الاسعار النسبية في تخصيص الموارد ونقيضها اقتصادات موجهة مركزياً في استخدام الموارد المادية وتخصيصها. اما الاداتان المتطرفتان في تخصيص الموارد فهما :الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج ونقيضها الملكية العامة لوسائل الانتاج كافة . وعند إعادة تركيب الطريقة الاولى مع الاداة الاولى فأننا نحصل على نموذج لسوق المنافسة التامة. وهو نموذج غير موجود على ارض الواقع ، وكذلك عندما يتم تركيب الطريقة الثانية مع الاداة الثانية نحصل على انموذج موجه او مايسمى بالموديل الدكتاتوري الاقتصادي ، وهذا النموذج غير متحقق في الوقت الحاضر .

وعلى أساس ماتقدم عُد توصيف النظام الاقتصادي للعراق ضروريًا لتشخيص مستوى التحول في السيا سة الاقتصادية الراهنة بعد تجربة عاشتها البلاد عبر اكثر من عقد من الزمن في خضم اطار دولة ريعية مركزية تتجه اديولوجيًا نحو ديمقراطية السوق ، ولكنها تمسك برصيد الثروة والناتج المحلي الاجمالي بعد ان تأطرت الى حد بعيد بنموذج اقتصادي نيوكلاسيكي او ليبرالي الى حد ما ، وهو الانموذج الذي يرى بحماس أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الاعمال عن نشاط الحكومة. إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الاقتصادي بأستثناء القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والاشراف على النشاط الاقتصادي العام مع تقديم بعض السـ لع العامة الاساسية وترك النشاط الخاص ليسبح او يغرق بنفسه للنهوض بأعباء التنمية.

مما جعل فكرة سيادة المستهلك تطغى على فكرة سيادة المنتج سواء على مستوى الموازنة العامة للدولة او على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية. وهذا ما يؤكده سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية ، مما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح ومبتعدا عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي مالم تقدمه الحكومة بصو رة منحة ، اذ يعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطورالسريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في اقصى صورة وتدني النشاط الانتاجي الخاص الى اخفض نقطة في تاريخ البلاد الانتاجي. فالنشاط الخاص كثيراً ما يسعى الى دفع السياسة الاقتصادية بأتجاهات تؤدي الى نجاحات اسمية لا تولد نطاق مستدام من القيمة الـ مضافة ولا توفرفي الغالب مقاديرانتاجية او استثمارية مؤثرة تمتلك القابلية والشروط الموضوعية على استدامة التنمية.

إن الاقتصاد العراقي في ظروفِه الريعية الرامنة هو احوج ما يكون الى دوراقتصادي للدولة يسهل الشراكة والأندماج مع النشاط الخاص ، عبر تركيبة فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة النشاطات الخالقة للسوق او مايسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة - المؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معًا ومي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعال الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة .

إن بلادنا التي تهيمن فيها الدولة على نسبه بلغت ربما قرابة ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحاضر لتترك نسبة قدرها ٢٠٪ الى النشاط الخاص ، هي اليوم بامس الحاجة الى نظام اقتصادي جديد يُمكن من اكتشاف العلاقة الوطيدة بين نشاط الدول ة الاقتصادي وقطاع الاعمال الخاص للنهوض بالتنمية ، ويعيد توصيف العلاقة ويعيد هيكلتها .

ويعكس الواقع التحليلي ، بعد استبعاد القطاع النفطي من مكونات الناتج المحلي الاجمالي هيمنة القطاع الخاص على نسبة تقرب من ٦٥٪ من اجمالي النشاط الكلي للبلاد ، ولكن من المؤسف حقًا نجد ان ٦٥٪ من هذا النشاط يعبرعن سيادة نشاطات خدمية ضعيفة الارتباط بالنشاط الانتاجي اوالاستثماري الحقيقي ، مما اصبح السوق حاضنة للبطالة الفعلية . وعليه التحول نحو الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص وعد هذه الشراكة بديًلا ممكنًا عبر توافر عوامل مركزية رئيسة هي الاطار القانوني الذي يحكم شراكات القطاعين العام والخاص واجراءات اختيار وتنفيذ الشراكات ودور المالية العامة في هذا السياق ، والالتزامات التعاقدية التي تستند اليها الشراكة ، فضلا عن توخي الشفافية ، والافصاح التام عن جميع المخاطر التي يتعرض اليها المال العام ، أي ان لا يكون المال العام وسيلة ميسرة للباحثين عن الريع او تحصيل الريع على غرار ماهو سائد في الوقت الحاضر .

ان الشراكة في الدولة الريعية هو الاسلوب الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية الى ديموقراطية السوق ووضع ريع النفط والايرادات العامة في عجلة الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر ، وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعِه الهش عن طريق توليد زخم من الشراكات الاستثمارية وشركات الانتاج المساهمة الخالقة للسوق والمعظمة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقوية فـ رص الانتاج والاستخدام في سوق العمل المنظمة وكفالة الفرد بقوة المجتمع التعاوني القائم عليها و بمشتركاته كافة.

ثانياً - دور القطاعات الاقتصادية في ايجاد مصادر للإيرادات:

باتت عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في العراق أمر لا جدال فيه ، فطيلة السنوات الماضية عانى الاقتصاد الوطني ما عاناه من مشكلات اقتصادية واجتماعية جمة بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة مما نجم عنها سوء استثمار في هذه الموارد ، فضلا عن الهدر والضياع فيها ، من هنا ينبغي أيجاد أستراتيجية جديدة تعتمد ليس على الايرادات النفطية فحسب وانما على ايرادات أخرى بعيدة عن تقلبات السوق العالمية ، لذا

سيتم التركيز هنا على أهم القطاعات التي يمكن أستغلالها لتنويع وتنمية الايرادات الحكومية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة .

١- تنشيط مؤسسات القطاع العام: لو امعنا النظر في مؤسسات التمويل الذاتي التابعة للقطاع العام سنجد ان معظمها تعتمد في تمويلها على يخصص لها من نفقات في الموازنة العامة وهو ما يعني ان غالبية هذه المؤسسات لا تستطيع تحقيق عوائد تغطي من خلالها نفقاتها التشغيلية والذي يتمثل جزءها الاعظم بالرواتب والاجور والجدول ادناه يبين بعض مؤسسات التمويل الذاتي التي لا تحصل على مخصصات من الموازنة العامة:

جدول (١)

بعض شركات التمويل الذاتي غير الممولة من الموازنة العامة

الشركة	الوزارة التابعة لها الشركة
شركة ما بين النهرين	الزراعة
شركة التجهيزات الزراعية	الزراعة
شركة السمنت العراقية	الصناعة والمعادن
المدرية العامة للتعليم المسائي	التربية

الواضح من معطيات الجدول ضآلة عدد الشركات او المؤسسات التي لا تزال قادرة على تحمل تكاليفها بصورة ذاتية ، مما يتطلب اعادة دراسة وضع هذه المؤسسات وايجاد السبل اللازمة للنهوض بواقعها والتي يمكن ايجاز اهمها بالاتي:

أ- اسلوب الادارة (اختيار القيادات الكفوة ، الحد من الفساد الاداري والمالي ، ترشيد النفقات التشغيلية في هذه المؤسسات ...).

ب- توفير القدر المستطاع من احتياجات هذه الشركات والمتمثلة في (خدمات البنى التحتية ، توفير المواد الاولية ، تحديث الآلات والمعدات ، تهيئة الاسواق ...).

ت- توفير السياسات الكفيلة في حماية منتجات هذه الشركات من المنافسة الخارجية مثل قانون التعرفة الجمركية ، نظام الحصص والتراخيص ، الحد من استيراد السلع البديلة من الخارج.

ث- توظيف العلوم الحديثة في الانتاج والتسويق والتخطيط.

٢- تنمية القطاع الصناعي: يؤدي القطاع الصناعي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يعد القطاع الرئيسي المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ، على الرغم من اهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني إلا انه بات متعثراً ولم يحقق اهدافه التنموية في العراق ، ويمكن القول بأن هنالك جملة من الخصائص أتسم بها القطاع الصناعي يمكن توضيحها بالآتي:

أ- ان معظم المشاريع الصناعية المقامة موجهة لإشباع الطلب المحلي فهي صناعات معوضه عن الاستيرادات ، ولم تدخل الاسواق الخارجية إلا في حدود ضيقة.

ب- اعتمدت سياسة التصنيع سابقاً على توفير الدعم والحماية المفرطة للمنشآت الصناعية من قبل الدولة لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة ، مما أدى الى عدم تحسين المنتجات الصناعية الوطنية ، وبالتالي ونتيجة لعدم تعرضها للمنافسة نشأت صناعات ذات كفاءة اقتصادية منخفضة تتسم بضعف قدرتها التنافسية محلياً ودولياً.

ت- ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الاولية الخاصة بعملية الانتاج وعدم الاعتماد على صناعة مرتكزة على تصنيع المواد الخام المنتجة محلياً ، فضلاً عن الاعتماد على تجميع السلع الصناعية المرتكزة على مواد مصنعة ونصف مصنعة مستوردة.

ث- ان المنشآت الصناعية العامة لم تخضع لمعايير الاداء وبقت تتعامل عادة بأسعار مشوهة وتغطية مالية حكومية دائمة ومضمونة.

ان الحديث عن إمكانات التصنيع لابد وان يكون مرتبطاً بمدى توفير رأس المال اللازم للاستثمار ، وفي حالة العراق فأن هذا الامر مرتبط كلياً بحجم العوائد النفطية ، فتقلبات حجم الانتاج والتصدير وكذلك اسعار النفط العالمية كلها تؤثر بحجم الايرادات العامة للبلد من الصعبة والتي هي ضرورية لدفع عجلة الاستثمار لاسيما في مجال الصناعة التحويلية كونها اكثر حساسية واقوى ارتباطاً بالموارد النفطية وبالتحديد من حيث ان يوفر لها الامكانيات لاستيراد مستلزمات الانتاج.

لذا فأن جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتهيئة المناخ الملائم له وتوجيهه

نحو قطاع الانتاج الحقيقي يسهم في النهوض بالصناعة في العراق لاسيما بنقل التكنولوجية الحديثة اليه ، وبالتالي زيادة مستويات الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من جهة والجودة من جهة اخرى ، ليستطيع العراق بمنتجاته الصناعية الوطنية على المنافسة محلياً ودولياً والاسهام بتراكم رؤوس الاموال وزيادة مساهمة هذا القطاع في الايرادات الحكومية من جانب ، واثره ايجاباً في ميزان المدفوعات عموماً والميزان التجاري خصوصاً من جانب آخر.

٣- تنمية القطاع الزراعي: من المعلوم بأن القطاع الزراعي في العراق ظل عاجزاً طيلة السنوات الماضية عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل في صلب الامن الغذائي للمستهلك ، إذ اصبح العراق ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين الى الان مستوردا رئيساً للسلع الزراعية واخذ يعاني من فجوة غذائية مستديمة بين الانتاج الزراعي المحلي والطلب الاستهلاكي عليه ، ان هذه الفجوة المستديمة تحمل الحكومة مبالغ طائلة لاستيراد هذه المنتجات ، فنظرة سريعة على البطاقة التموينية وما تتحمله الموازنة العامة من اعباء مالية لتوفير مفرداتها هو دليل واضح على عجز هذا القطاع في تحقيق الامن الغذائي للبلد ، ويمكن بيان اثر تلكؤ هذا القطاع بالاتي:

أ- العبء على الموازنة العامة ومن خلال الانفاق على توفير مفردات البطاقة التموينية للمستهلك والتي باتت احدى عوامل الضغط على الموازنة.

ب- خروج العملة الصعبة نتيجة استيراد السلع الزراعية لسد الطلب المحلي مما اثر سلباً على وضع ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص.

وهناك جملة من المؤشرات تعكس تحديات القطاع الزراعي في العراق يمكن بيان اهمها بالاتي:

أ- ان نسبة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ نحو ٢٧٪ من اجمالي مساحة العراق وبما يعادل ٤٨ مليون دونم ، إلا ان المستغل منها فعلياً لا يتجاوز (١٦) مليون دونم تقريبا اي ما يعادل ٢٨٪ من الاراضي الصالحة للزراعة وما يزال هنالك ٧٢٪ من تلك الاراضي غير مستغل.

ب- بلغ نسبة الاراضي التي تترك بوراً من الاراضي الزراعية المستغلة نحو ٤٦٪.

ت- زيادة الطلب على الغذاء ،إذ يستورد العراق اكثر من ٧٠٪ من غذائه من الخارج.

لذا يتطلب الامر الاتي:

١- تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وايجاد بيئة استثمارية محفزة لها.

٢- وضع مستوى من الحماية للمنتجات الزراعية ولمدة محددة وخصوصاً للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية للتشجيع على زراعتها.

٣- تنمية رأس المال البشري بما يتناسب والاساليب التكنولوجية الحديثة في المجال الزراعي.

٤- نشر التقنيات الزراعية للنهوض بمستوى الانتاج الزراعي عن طريق مراكز البحث العلمي والارشاد الزراعي.

٥- استصلاح الاراضي الزراعية بما يتناسب وحجم التصحر فيها.

٦- معالجة مشكلة المياه لاسيما من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية مع البلدان الرافدة لها.

٧- إعادة تأهيل وزيادة المشاريع الاروائية والبزل.

٤- تحسين قطاع الخدمات العامة: بات من الضروري وفي ظل تدهور الايرادات الحكومية ان تركز الحكومة امكانياتها ليس على انفاق الاموال فقط ، وانما على كسبها ايضا ، وذلك لتحقيق اهدافها المتمثلة اولاً في تحقيق الاهداف التنموية ، إذ ينبغي على الحكومة ان تجني رسوماً من المستفيدين مقابل ما تقدمه لهم من خدمات كي يتسنى لها مواجهة التزاماتها في مجالات اخرى تتطلب تمويلاً يقع على عاتقها.

وتجدر الاشارة بأنه من الممكن اشراك القطاع الخاص (المحلي و الاجنبي) في عملية تقديم الخدمات العامة وتحسينها ولكن بشرط بقاء الرقابة والمتابعة والقيادة في ادارة هذه الخدمات بيد الحكومة ، وبالتالي التخفيف عن كاهلها لاسيما الموازنة العامة.

٥- تنمية القطاع السياحي: يعد القطاع السياحي في العراق من القطاعات الرئيسة التي يمكن ان يعول عليها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ، ومن المعلوم بأن العراق يحتل المراكز المتقدمة في البلدان النامية والمتقدمة في جانب السياحة ، إذ تتوافر لديه ميزة نسبية في هذا المجال لاسيما السياحة الدينية ، ويمكن القول بأن العراق يتمتع بخصائص لا تتوافر في البلدان الاخرى وهي:

أ- ان العتبات المقدسة موجودة داخل مدن كبيرة ، وهذا يعني امكانية توفير احتياجات السياح من سكن ومرافق عامة.

ب- ليست محددة بمدة زمنية خلال السنة ، مما يجعل الضغط على المرافق السياحية اقل وطأة باستثناء شهر محرم.

مما تقدم يمكن القول بأن السياحة الدينية في العراق لها خصوصيتها ، لذا يمكن التعويل عليها وبشكل كبير لزيادة الايرادات العامة والمساهمة في خلق قطاع يمكن ان يمارس تأثيراً ايجابياً على مفاصل الاقتصاد الوطني ، وعلى الرغم من ان العراق يتمتع بمقومات النهوض بهذا القطاع المهم ، لكن يمكن القول بأنه لم يحقق مهمته في تمويل برامج التنمية ، لذا ينبغي النهوض به وذلك عن طريق:

أ- تحفيز القطاع الخاص للدخول الى هذا القطاع والاستثمار فيه.
ب- تأسيس شركات سياحية ذات امكانيات ادارية واعلامية متطورة.
ت- تطوير البني التحتية لهذا القطاع كالفنادق الحديثة والمجمعات السكنية وتطوير شبكة النقل والمطاعم والماء والكهرباء ...
ان عملية تنمية هذا القطاع لها اثار وانعكاسات كبيرة تظهر في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني ، إذ ستؤدي الى:
١- زيادة الايرادات العامة من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على شركات السياحة والفنادق والمطاعم وشركات النقل والاتصالات.
٢- تنمية وتطوير الصناعات الحرفية.
٣- تنشيط وتوسيع خدمات البناء والتشييد.
٤- تنشيط القطاعات والانشطة الاخرى كالقطاع المصرفي.
٥- ينمي ويحفز التجارة الخارجية والداخلية لسد زيادة الطلب المتأتية من السياح.

ثالثاً- تحقيق معادلة النجاح من خلال الانضباط المالي :

يعرف الانضباط المالي بأنه قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل. وهو منظور متعدد يمتد الى سنوات بشأن وضع الموازنة وآليات الحفاظ على الوضع المالي. بوصفه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الافراط في الانفاق ومن ثم العجز ، وهو ما يتعين على الحكومة ان تغطي نفقاتها الحالية من الايرادات الحالية ، او ان لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي ، بحيث يكون تقدير الانفاق العام في ضوء الامكانات المالية المتاحة وليس على وفق الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الادارية المختلفة. الامر الذي يستلزم ايلاء المزيد من الاهتمام للاحتياجات الحالية والمستقبلية وتصحيح الميل الخاطئ للحفاظ على الانضباط المالي السليم ، ومن يعد كجزء من عملية مراقبة الموازنة وضمان تنفيذها واعتمادها في الوقت المناسب لتوجيه العمليات المالية الحكومية .

ان تعظيم الموارد الاقتصادية في العراق شيء يصعب تحقيقه على الامد القصير ، والبديل الانسب هو تحقيق الانضباط المالي الذي يعد أقل درجة او عنفاً من التقشف ، فمن الخطورة بمكان اللجوء الى فرض الرسوم او الضرائب ذات المساس الجمعي ، ولا سيما سوق النفط مؤشرات غير مريحة على موازنة العام ٢٠١٩. فالتعظيم في الامد الطويل يتم بناءه على تنويع المرافق لاقتصادية المدرة للدخل حتماً. لذا لا توجد مرونة كافية في الاقتصاد على الامد القصير سوى تحقيق الانضباط المالي والابتعاد عن الانغماس في الاقتراض او الديون.

الانضباط المالي هو أقرب في المفهوم الى تطبيق شيء من إعادة هندسة النفقات العامة وتقنين تخصيص الموارد المالية ولاسيما التشغيلية ، اي رفع درجة كفاية مردود النفقة نفسها مقارنة بكلفة تحصيل الايراد المقابل لها ، فليس من المعقول ان يقترض العراق على سبيل المثال ليتاح له الصرف على نفقات تشغيلية بسعات عالية مثل تغطية تكاليف سيارات المسؤولين او نفقات ايفادهم او غيرها الكثير ، دون وضع ضوابط دقيقة لعمليات الصرف والتصرف واختزال مراحل الكثير من سلاسل الانفاق العام غير الضرورية.

ما يعني وضع اولويات لكل نفقة وتدرس كلفة تحصيل النفقة ويدرس مردودها ، وكأنما الولوج في ميزانيات اداء وبرامج للموازنات التشغيلية بشكل غير مباشر (وخصوصاً ان الموازنة التشغيلية ما زالت تستغرق ٧٥٪ من الانفاق الكلي في الموازنات العامة السنوية).
تكمن اهمية الانضباط المالي الى حد بعيد في تعزيز النمو على الامد الطويل ، إذ ان كبح العجز وتحقيق فائض في الموازنة يعد شكلاً من اشكال الادخار ، وبارتفاعه تزيد الاصول المملوكة وارتفاع الدخل القومي في المستقبل ، وهو ما تجسد في حالة الاقتصاد التركي فبعد ان كان يرزخ تحت وطأة تخلف النظم والتضخم الجامح ، استطاع ان يتجاوز الازمة من خلال تنفيذ برنامج اقتصادي يستند على الانضباط المالي طويل الاجل.

ان تحقيق معادلة النجاح تتطلب وضع برنامج فاعل للإصلاح الاقتصادي يعمل على رفع معدلات النمو من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار ويتسم بالاستدامة والاحتوائية لجميع ابناء الوطن ، ويعمل على تنمية الطاقة الانتاجية خاصة الصناعة وزيادة القدرة على المنافسة والتصدير وخلق فرص عمل حقيقية وتخفيض معدلات البطالة والفقر. كما يهدف البرنامج الى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد بطريقة تدريجية ومتوازنة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المطلوب للاستدامة والسيطرة على معدلات الاسعار.

ويمكن تصوير معادلة النجاح كالاتي:

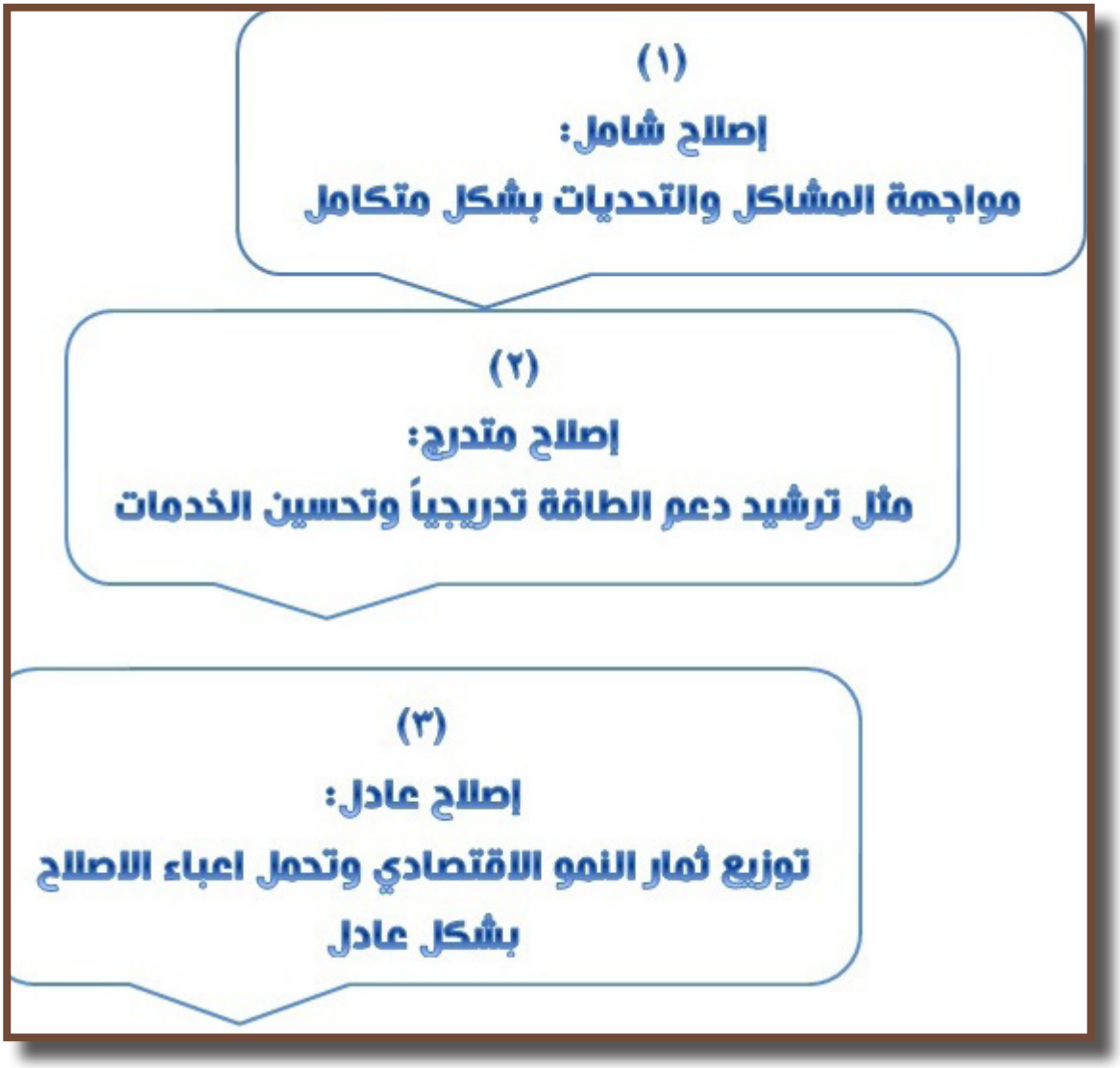

تحديات التنمية المُستدامة في العراق وسبل معالجتها

محمد ارمين كربيت/ ملاحظ
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

المستخلص

تشكل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ... الخ, حاجة ضرورية للنهوض بواقع البلد , ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال معرفة التحديات التي تواجهها، تهدف التنمية المستدامة إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة العوامل البيئية وبما ان هدف التنمية هو الإنسان فان التنمية المستدامة تستلزم الحفاظ على قدرة الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد الطبيعية وتتركز هذه الدراسة على مفهوم التنمية المستدامه وأهدافها وابعدها وتحدياتها فضلا عن التطرق إلى سبل معالجته. توصلت الدراسة إلى استنتاجات و توصيات تؤكد على ضرورة تفعيل برامج التنمية وتطويرها واستدامتها للحفاظ على قدر معقول من العيش الكريم والحياة الصحية والتعليمية لكل فرد من أفراد المجتمع وبشكل عادل ومتساوي للجميع دون تمييز.

المقدمة :

شغلت مواضيع التنمية المستدامة, اهتمام العديد من الباحثين والمختصين من ذوي الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, تتأتى أهمية التنمية المستدامة من كونها تتركز على العنصر البشري في وسيلتها وهدفها وغايتها, إذ يعد الإنسان جوهر التنمية المستدامة ومرتكزها.

أضف إلى ذلك, أصبحت التنمية المستدامة مقرونة بتوسيع خيارات الناس سواء فيما يتعلق فيما يحصلون عليه من موارد أو تحقيق أمنهم الشخصي ووضعهم السياسي والاجتماعي, وبالتالي فان العنصر البشري هو احد الدعامات الرئيسة للتنمية, إذ لا تقتصر التنمية في تطوير المباني والمعدات والتقنيات الحديثة فحسب, وإنما تسعى إلى تطوير العنصر البشري الذي يتعامل مع كل ما سبق, من خلال خلق الإبداع والابتكار, وأيضا تلبية متطلبات الإنسان من مستلزماته الأساسية, والتي تشمل النواحي الصحية والتعليمية والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية ... الخ.

مشكلة البحث :

يواجه العراق تراجعا في الدور التنموي من خلال الاستخدام غير الأمثل للموارد الطبيعية, وتلوث البيئة والتصحر, وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي, أضف إلى ذلك محدودية قدرة سوق العمل على استيعاب العنصر البشري, ومحدودية قطاعيّ الزراعة والصناعة على القيام

بدور تنموي حقيقي, أضف إلى ذلك الوضع الأمني غير المستقر, إلا انه وبالرغم مما سبق يستطيع العراق النهوض بواقعه الاقتصادي وإتباع سياسات رشيدة قادرة على بلورة برامج تنموية ناجحة.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التطرق إلى ابرز مشكلات التنمية المستدامة وتحدياتها, ومن ثم سبل المواجهة لتلك المشكلات .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى إبراز ما يلي :

- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها .
- إبعاد التنمية المستدامة.
- مشكلات التنمية وتحدياتها.
- أدوات معالجة معوقات التنمية .

منهجية البحث :

استخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى نتائج مستخلصة من هذه الدراسة.

هيكلية البحث :

انقسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وانتهى إلى وضع استنتاجات وتوصيات, اما المباحث فقد تم تقسيمها بالشكل التالي :

المبحث الاول : مفهوم و أهداف التنمية المستدامة, والذي انقسم إلى :

- مفهوم التنمية المستدامة .
- أهداف التنمية المستدامة .

المبحث الثاني : ابعاد التنمية المستدامة, والذي انقسم إلى :

- البعد الاقتصادي .
- البعد الاجتماعي .
- البعد البيئي .

المبحث الثالث : تحديات التنمية المستدامة في العراق وسبل مواجهتها.

- تحديات التنمية المستدامة في العراق.
- سبل معالجتها (سياسة الحكم الرشيد).

المبحث الاول : مفهوم وأهداف التنمية المستدامة :

لابد قبل الولوج في تحديد التحديات والعقبات وسبل المعالجة ان نعرج بشكل يسير على مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها لتحديد جوانبها اقتصاديا او اجتماعيا ...، واهدافها في خدمة وبني البشر وتطوير الاقتصاد بشكل مستدام، من خلال احداث التغيير المناسب في اسياسيات ادارة العلاقة بين الموارد المتاحة وسبل التكيف معها واستغلالها بشكل كفء.

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة :

يعد مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدام ومتنوع المعاني, ولهذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتعددة ومتداخلة لمفهوم التنمية المستدامة, إلا أنها تكاد تتوسع لتشمل الجوانب التالية(١) :

الاقتصادية : توظيف الموارد المتاحة من اجل رفع المستوى ألمعاشي للسكان.

الاجتماعية : تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرهما .

البيئية : الاستخدام الأمثل للموارد المائية وزيادة المساحة الخضراء ومكافحة التلوث .

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا واضحا على الصعيد العالمي من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والقمم العالمية التي تناولت موضوعات التنمية المستدامة .

وقد عرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢بأنها : (ضرورة انجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوٍ للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل) (٢).

كثرت التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة شأنها في ذلك شأن مصطلحات التابعة للعلوم الإنسانية التي تتميز بالمرونة والتوسع. وعرفت التنمية المستدامة ايضا على انها: (اعادة توجيه النشاط الاقتصادي واختيار الانماط الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم, ومنع حدوث اضرار بيئية ...., وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية)(٣).

١-للمزيد ينظر,عبد الله حسون محمد واخرون, التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد,مجلة ديإلى , العدد٦٧,جامعة ديإلى,٢٠١٥,ص ٣٤٠

٢- ف.دوجلاس موسشيت, مبادئ التنمية المستدامة, ترجمة بهاء شاهين,الدار العربية للاستثمار الثقافية, القاهرة,٢٠٠٠, ص١٧

٣- سلام ابراهيم عطوف كبه,التنمية المستدامة في العراق الحديث, الحوار المتمدن, عدد ٢٣ ,٢٠٠٧/٩/٢٠٤٧,ص٩.

هناك علاقة ترابطية تتعلق بالتنمية المستدامة وتتركز هذه العلاقة على مرتكز التنمية الاقتصادية و/او النمو الاقتصادي .

ويرى المهتمون بهذا الشان, ان الازدهار الاقتصادي ليس مجرد ثروة مالية اذ ياخذون بالحسبان عوامل عده تعبر عن رضى المواطن في حياته اليومية, فضلا عن بناء مستقبل افضل, اي بمعنى اخر ان التنمية تمثل التوجه نحو وضع افضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا, مقارنة بوضع سابق.

تركز التنمية المستدامة على محور مهم وهو تلبية احتياجات الحاضر وتامين المستقبل دون المساس بقدرة الأجيال على الاستفادة من الموارد المتاحه.

وعرفت التنمية المستدامة ايضا من قبل المؤتمر الدولي للامم المتحدة المنعقد في كوبنهاكن في عام ١٩٩٥الذي وصف التنمية بانها : (رؤية سياسية واقتصادية واخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام المتبادل والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب التي تتعارض مع هذه الرؤية)(٢). يمكننا القول ان المبادئ التي استحدثها التنمية المستدامة

من خلال التركيز على مسائل عدة كمسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المقترنة بالحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة واستخدامها بشكل كفوء ورشيد دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وتحقيق حياة اجتماعية كريمة للسكان في التعليم والصحة والمشاركة الفاعلة في صنع القرارات واتخاذها, أضف إلى ذلك تحقيق بيئة نظيفة خالية من التلوث ,وكل ما سبق يجعل للتنمية المستدامة أهمية وضرورة لتأمين الحياة الافضل للانسان الان ومستقبلا. وأضف إلى ما سبق, يمكن ان تستهدف التنمية المستدامة التالي (١):

١- ان يحيا الإنسان حياة صحية مديدة.

٢- ان يكتسب المعرفة .

٣-ان يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

١- عدنان مناتي صالح ,التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ٢٠١٤, بغداد, ص١١٤.

٢- نصيرة قوريش,التنمية البشرية في الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية ٢٠١٠-٢٠١٤, الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية , عدد٦, الجزائر ,٢٠١١, ص٣٣.

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف, يمكن ذكر أهم تلك الأهداف, باللاتي(١):

١- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان, والتركيز على العلاقات بين نشاطات الإنسان والبيئة وتتعامل مع نظام البيئة على أساس حياة الإنسان وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة .

٢- احترام البيئة والطبيعة و تتعلق بشكل أساس بنشاطات الإنسان وتعامله مع الطبيعة.

٣- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة التي هي بالحقيقة تستهدفهم بشكل أو أخر.

٤- تخفيف استغلال واستخدام عقلاني للموارد, وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها محدودة لذلك تحول دون استنزافها او تدميرها, وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

٥- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع, اذ تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المنشودة من خلاله دون ان يؤدي إلى مخاطر بيئية أو اثار سلبية وإذا ما حصلت على ان تكون مسيطر عليها وتواجد الحلول الناجعة والمناسبة لها.

٦- إحداث تغيير مناسب في أوليات المجتمع وحاجاته وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانيات ذلك المجتمع, وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية, والسيطرة على مجمل المشكلات الاقتصادية .

٥- تحقيق نمو اقتصادي تقني, إذ يحافظ على المواد الطبيعية والبيئية, وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات, ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

١-عبد الله حسون محمد وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص-ص ٣٤٢-٣٤٣.

الخلاصة

تسعى التنمية المستدامة الى ترسيخ اساليب التطور في الجوانب القطاعية المختلفة سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، وغيرها...، الهدف من ذلك هو للاخذ بمستوى الدولة وواقعها التنموي والانطلاق نحو التعرف على مقومات الدولة المادية والبشرية ومعوقاتها ودراستهما وتبيان الاحتياجات الانية والمستقبلية لوضع الاهداف والخطط التي يمكن عبرها تحقيق هذه الاهداف قائمة بشكل اساس على المساواة و العدالة، ناهيك عن تلبية الحاجات التنموية تتم بشكل لا يضر بموارد المستقبل وقدرة الاجيال على الاستفادة منها.

من هنا لابد ان نتطرق الى ابعاد التنمية المستدامة لأهميتها وللوقوف على مدلولاتها والتي تنقسم الى البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والتي سيتم من خلالها التركيزعلى المتطلبات والاحتياجات التي تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة بشكل عام والتي قد تتم احيانيا بشكل لا يتناسب مع احتياجات وضرورات التنمية المستدامة بشكل سليم.

المبحث الثاني : ابعاد التنمية المستدامة :

تتوسع التنمية المستدامة في إبعادها وتستند في تفاصيلها إلى إبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ... الخ. الا ان ذلك لا يعني انفصالها وتشتت مرتكزاتها فابعاد التنمية متصلة متساندة لا يمكن دراسة جانب دون الاخر كونها عملية متكاملة غير منفصلة ولا يمكن تجزئتها. ويمكن تناول أبعاد التنمية بالشكل الاتي * :

أولاً : البعد الاقتصادي :

الاستدامة الاقتصادية كبعد تُمكن النظام من الإنتاج السلعي والخدمي بشكل يحافظ على التوازن الاقتصادي وتمنع الاختلالات من الحدوث ويحقق النمو المضطرد والمساواة في توزيع ثمار التنمية من الموارد المتاحة على المستهدفين من العملية التنموية (١) .

بمعنى استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل والمخطط له من قبل برامج التنمية بأكثر كفاءة وفاعلية ممكنة لتلبية احتياجات الأفراد ويشمل جميع فئات المجتمع للوصول إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع ومن متطلبات تحقيق ذلك الاتي(٢):

١- عدالة وكفالة توزيع الموارد لغرض سد احتياجات الناس .
٢- دفع رواتب كافية للحد الأدنى للرفاهية لكل عامل .
٣- يجب على أرباب العمل اعطاء المجتمع بالتناسب على الحد الذي يأخذون منه .
٤- يجب على أصحاب الشركات وأسواق العمل زيادة كفاءة الإنتاجية والابتعاد عن استعمال المواد غير العضوية وتقليل النفايات .

- يتطلب البحث في موضوع التنمية المستدامة توسعاً يغطي الأهمية الحيوية للإبعاد الأساسية للتنمية إلا إننا نحاول تسليط الضوء قدر الإمكان على الركائز الأساسية للتنمية .

١- امنه حسين صبري , الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة - طرق القياس والتقييم, مجلة المخطط والتنمية, العدد ٣٢ , مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا, جامعة بغداد, ٢٠١٥, ص-ص ١٢٤-١٢٥.
٢- محمد خضيري, دور التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك, بغداد, ٢٠١٤, ص٨٣.

عند تناول البعد الاقتصادي لا يمكن إغفال النقاط الآتية :
أ - تحديد أولويات للإنفاق الحكومي والحد من الإنفاق العسكري .
ب - المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخل ومكافحة ظاهرة البطالة من خلال إتباع سياسات تشغيل فعالة ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي, والذي يتضمن :

- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية .
- القضاء على الفقر .
- الحد من التفاوت في توزيع الدخول .

وبشكل عام يمكننا القول ان القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء في تحقيق التنمية المستدامة .

ثانياً : البعد الاجتماعي :

يقصد به تحقيق العدالة المجتمعية في توزيع الموارد المتاحة وإيصال الخدمات كالصحة والتعليم إلى المستهدفين في العملية التنموية والمشاركة المجتمعية الفاعلة والاستخدام الأفضل للموارد البشرية وعلى أساس حق الإنسان والمجتمع في العيش في بيئة نظيفة, بمعنى سبل الحصول على رفاهية الأفراد وتحسين مستوى الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام مبادئ حقوق الإنسان وتنمية الثقافة السياسية ومشاركة المجتمع في صنع القرار, ومن متطلبات تحقيق ذلك :
- توفير العناية الصحية اللازمة للمجتمع .
- التعليم للجميع .
- على الجيل الحالي التأكد من ان الأجيال القادمة سوف تلقى نصيبها من الموارد .
- التخطيط السليم وعدم هدر الموارد .

يتضمن البعد الاجتماعي مؤشرات مهمة تستند عليها لتحقيق التنمية المستدامة واستمراريتها, يمكن في هذا الصدد ذكر ابرز تلك المؤشرات:
١- الحكم الصالح – الرشيد : يعد موضوع الكم الصالح او الحكم الرشيد من أهم متطلبات التنمية المستدامة توفر الحكم الصالح للمجتمع, ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع, وان تحقيق هذا الهدف سينعكس على شكل قرارات سياسية واقتصادية والتي ستكون في خدمة المجتمع _سيتم تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في هذا البحث .
٢- توفر الخدمات الصحية والتعليم : اذ ان هدف التنمية هو توفير الحاجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا .
٣- النمو السكاني وتوزيع السكان : وتعني التنمية المستدامة هنا السيطرة والتحكم في نمو السكان والاهتمام والرعاية الأسرية بشكل عام, فضلا عن العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخطط لها من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن ذات الكثافة السكانية العالية وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أهمية التحكم في النمو الديمغرافي باعتبار أن الأخير يحدث ضغطا على قدرة السياسات التنموية على مواكبتها باستمرار .
٤- إيقاف تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة, و ذلك عبر إتباع اليه توزيع للسكان بشكل متوازن مع مختلف المناطق, اذ ان هدف التنمية

المستدامة النهوض بالتنمية القروية للمساعدة في إبطاء حركة الهجرة إلى المدن, ويتم ذلك من خلال اتخاذ تدابير خاصة للإصلاح الزراعي.

٥- إيقاف هجرة الكفاءات العلمية : تعد مشكلة هجرة الكفاءات العلمية واحدة من اخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق فهي تشكل ظاهرة سلبية خطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والمادية كما وتؤثر على خططها التنموية, وذلك بحرمانها من الاستفادة من الخبرات والكفاءات التي عملت على تأهيلها على مدار سنوات طوال (١).

١-احمد هاشم الصقال, متطلبات التنمية المستدامة في العراق –دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ٢٠١٤, بغداد,٢٠١٤,ص٣٣٠.

ثالثا : البعد البيئي :

البعد البيئي كنظام مستدام يحافظ على أصول ثابتة في الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة, والنهوض بأصول النشاطات الأساسية لحقيق التنمية المستدامة(١).

بمعنى أخر, الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية, ومن متطلبات تحقيق ذلك :

١- معدل استهلاك الموارد المتجددة بحيث لا يزيد على معدل نموها .

٢- معدل استهلاك الموارد غير المتجددة بحيث لا يزيد على معدل استبدلها بمواد اخرى .

٣- معدل التلوث بحيث لا يزيد على قدرة البيئة للتعامل معها .

٤- المواد غير العضوية بحيث لا يزيد معدل إنتاجها على قدرة الطبيعة على تحليلها, وعلى هذا الأساس تشكل البيئة التي نعيش فيها وسط معقد من التفاعلات المتبادلة .

حقيقة الأمر إن أبعاد التنمية المستدامة متداخلة ومتشابكة وغير منفصلة, وبالتالي نجد ان البعد البيئي يؤكد على ضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني ومواجه التصحر, فضلا عن المحافظة على الغطاء النباتي للغابات وعدم الافراط في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية, كذلك يركز البعد البيئي على أهمية المحافظة على المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الإمطار والغطاء النباتي(٢).

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع الزمن .

١- أمنه حسين صبري , مصدر سبق ذكره , ص ١٢٤.

٢- عبد الله حسون محمد, مصدر سبق ذكره, ص ٣٤٦ وكذلك ينظر: نادية حمدي صالح, الإدارة البيئية, المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة , ٢٠٠٣, ص-ص ٣٤٥-٣٤٦.

الخلاصة

قد يصور للقارئ ان عملية التنمية المستدامة منفصلة فيما بينها، تتم احدها بعيدا عن الاخرى؛ وهذا امر غير صحيح لان الواقع يشير –كما سبق القول- الى ان التنمية المستدامة في حقيقتها هي عملية متسلسلة متساندة ومتصلة بين ابعادها ومؤشراتها، اذ لا يمكن تجزئتها، بحيث يتم التركيز على جانب واهمال جوانب اخرى وهذا قد يؤدي الى نجاح قطاع معين لكن بالضرورة يؤدي الى فشل وتراجع القطاعات والابعاد الاخرى.

مما سبق فانه من الضرورة القول، ان على صانع القرار العراقي ان يعي اهمية التنمية المستدامة والانتباه الى ابعادها من اجل تبني سياسات تنموية طموحة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع العراقي وفق موارده وامكانياته المتاحة، مع الاخذ بنظر الاعتبار احتياجات الاجيال المستقبلية وقدرتهم على التمتع بالموارد الطبيعية ...،وفي الحقيقة فان العراق يعاني من تحديات في استدامة التنمية فيه، ولاجل معالجة الموضوع انطلقنا من محورين في سبيل معالجة هذه التحديات وكيفية الوقوف بوجه حدتها ومن هذه المعالجات: سياسة الحكم الرشيد؛ ان تبني سياسة الحكم الرشيد القائمة على الاعمدة الرئيسة الثلاث: المشاركة، الشفافية، المساءلة. التي من خلالها نستطيع ارساء حكم صالح رشيد قادر على بلورة المقترحات والخطط الى سياسات تنموية فاعلة ومؤثرة بشكل ايجابي يستشعره المواطن مترافق مع امكانيات اقتصادية مستخدمة بشكل رشيد وعقلاني يؤثر بالنتيجة الى التقدم بخطوات ثابتة وفاعلة على مستويات التنمية المستدامة وفي جميع ابعادها، كذلك تناولنا جانبا من خطط التنمية الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار كنموذج في محاول تذليل العقبات بوجه استدامة التنمية في العراق.

المبحث الثالث : تحديات التنمية المستدامة في العراق وسبل معالجتها :

تأتي الأهمية الاستراتيجية للتنمية المستدامة كونها تسعى إلى تحقيق أهداف تلبي احتياجات الحاضر وتؤمن المستقبل للجيل الحالي والأجيال المقبلة, لكن بالرغم من ذلك تواجه التنمية المستدامة تحديات تستلزم سبل معينة لمواجهتها, وخطوات محددة وفق خطط واطر واضحة في سبيل مواجهة تلك التحديات. سنتناول في هذا المبحث :

أولاً : تحديات التنمية المستدامة في العراق.

ثانيا : سبل معالجتها :-

- (سياسة الحكم الرشيد).

- خطط التنمية الوطنية (القطاع الخاص وتطوير الشراكة مع القطاع العام) نموذجاً.

أولاً : تحديات التنمية المستدامة في العراق :

تواجه التنمية المستدامة مجموعة من التحديات, يمكن تحديدها بالنقاط الأساسية الآتية:

١- المشكلة الأمنية : تلعب الحالة الأمنية دورا مهما في عملية التنمية المستدامة والمتتبع للحالة الأمنية في العراق يجد ان للتدهور الأمني أثره على القطاعات الاقتصادية كافه, أضف إلى ذلك تأثير الحالة الأمنية على عملية الاستثمار الأجنبي ومدى الاستفادة منه, وبقدر تعلق الأمر بالمشكلة

الأمنية نجد ان من الضرورة بمكان ذكر العلاقة الترابطية بين الحالة الأمنية والبطالة اي بمعنى العلاقة السببية بين التدهور الأمني والبطالة, وتاثيرها على عملية التنمية المستدامة في العراق .

٢- مشكلة الفساد : يحتل العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي مستوى الدول الأكثر فسادا, وبالتالي فان ظاهرة الفساد تمثل تحديا جوهريا للتنمية. في الحقيقة, يسهم الفساد في إضعاف الإطار المؤسسي وتشويه السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وتقليل كفاءة الاستثمار العام وانخفاض جودة البنية التحتية التي تقود إلى حرمان الأشخاص من مقومات الحياة الكريمة, فضلا عن الاثار الاجتماعية المتجسدة بانتشار البطالة والفقر وما ينتج عن ذلك من مخاطر وتهديدات تعمل على تقويض الأمن(١).

١- عباس علي محمد, الامن والتنمية – دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧), مركز العراق للدراسات, مطبعة الساقي, بغداد, ٢٠١٣, ص – ص ٨٠-٨١.

٢- الحرب والعمليات العسكرية : عانى العراق من حروب استنزفت قدراته وقوضت امكانياته الاقتصادية والبشرية والبيئية وسببت العديد من المخرجات السلبية اذ تستنزف الحروب والعمليات العسكرية القدرات المادية والبشرية قدرات الدولة(١) .

فضلا عن استنزاف وضرر الموارد الطبيعية والبيئة, ناهيك عن عمليات النزوح الداخلي, بشكل عام تؤثر الحروب العمليات العسكرية على الهياكل الأساسية للدولة وقدرتها على استعادة الوضع الطبيعي وبالتالي تأثير ما سبق على العملية التنموية برمتها .

٣- مشكلة التضخم: يشهد الاقتصاد العراقي مشاكل تتعلق بالتضخم بسبب الاختلالات الهيكلية, وعدم قدرة الأجهزة المختصة على مواجهتها, أضف إلى ذلك تداخل مشكلة الفساد في الكثير من المفاصل الاقتصادية وفي المشاريع والاستثمارات وغيرهما.

٤- مشكلة الخدمات الصحية : من خلال المتابعة يمكن ملاحظة مستوى الخدمات الصحية في عموم العراق و التي تؤشر إلى مستوى التردي الذي آلت اليه.

٥- مشكلة البطالة: تعود نسبة الفقر التي يعاني منها المواطنون إلى البطالة, أضف إلى ذلك ان نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب (٢).

في الحقيقة, ان البطالة تشكل ثقلا اجتماعيا في ظل تنامي حجمه وازدياد عدده(٣). يمكن القول في هذا الصدد, ان الاعتماد على القطاع النفطي يؤثر سلبا على مشكلة البطالة, اذ يعزز الاعتماد الكلي او شبه الكلي على رؤوس الأموال الكبيرة الناتجة عن القطاع النفطي, إلى إهمال القطاعات التي تستقطب الأيدي العاملة كالزراعة والصناعة, إذ بيّن الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي بشكل مفرط حال دون تنمية الصناعات والنشاطات الاقتصادية التي تستقطب أيدي عاملة كبيرة(٤).

١- حنان عبد الخضر هاشم, واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل, مجلة دراسات الكوفة,العدد ٢١, النجف, ٢٠١١,ص٢٦١ .

٢- احمد هاشم الصقال, مصدر سبق ذكره ,ص- ص ٣٢٦ – ٣٢٧.

٣- فارس كريم الحساني, متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي – دراسة تحليلية, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ٢٠١٤, بغداد , ٢٠١٤, ص٣٧.

٤- اونرو اوزلو, تنمية و اعادة بناء الاقتصاد العراقي, ترجمة واصدار مركز العراق للدراسات, بغداد, ٢٠٠٦, ص٩٩.

٥- مشاكل تتعلق بقطاع التعليم : ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق, كذلك نسبة الأمية في المجتمع, ونسبة الخريجين من التعليم العالي الأولي ونسبة حملة الشهادات العليا (١)

٦- أزمة المديونية الخارجية : تكبل الديون الخارجية الاقتصاد العراقي, وتجعله في أمس الحاجة للاقتراض من الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية, وهذا ما يجعل العراق رهن الالتزامات والاشتراطات الدولية, والتدخل في الشؤون الاقتصادية الداخلية للعراق(٢).

ثانيا : معالجات المشاكل التي تواجه التنمية المستدامة :

- سياسة الحكم الرشيد

في الحقيقة, تندرج ضمن معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة إتباع مجموعة اطر وقواعد تستلزم في طياتها إتباع سياسة رشيدة, وتخضع هذه السياسة في الحقيقة إلى قواعد الحكم الرشيد, والتي يمكن تلخيصها بالاتي (٣):

١- الشفافية : وتعني التصرف بوضوح وعقلانية والسماح بتدفق المعلومات بحيث يستطيع كل مهتم بموضوع معين او بمصلحة معينة ان يجمع المعلومات الضرورية .

٢- سيادة القانون: وتعني تامين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات, وكذلك المساواة, ويستوجب توفير حماية للفئات الأكثر ضعفا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة.

٣- المشاركة ترتبط المشاركة بالمجتمع الديمقراطي, وتعد مكونا أساسيا من مكونات التنمية, وتفيد الإسهام في صنع القرار بشكل مباشر او من خلال مؤسسات شرعية وسيطة, ويقوم على حرية التعبير والتنظيم وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.

١- عدنان مناتي صالح , مصدر سبق ذكره , ص ١٢٣ .

٢- ابراهيم حربي ابراهيم, التنمية المستدامة في العراق المشاكل والحلول, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ٢٠١٤, بغداد, ٢٠١٤ , ص-ص ١٧٤-١٨١.

٣- محسن بن العجمي, الامن والتنمية, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, المملكة العربية السعودية , ٢٠١١ , ص-ص ١٩٢-١٩٣.

أ- تشريعية: وهي من أهم المساءلات في النظام الديمقراطي, وتتم من خلال البرلمان, الذي يضطلع بدور مهم في صنع السياسات الحكومية والرقابة على تنفيذها.

ب- تنفيذية: وتفيد إخضاع الجهاز التنفيذي

للمحاسبة عبر آليات رسمية.

ت- قضائية: وتشكل ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي

وتتوسع هذه المبادئ لتشمل أيضا (١):

١- الإجماع : وهو تغليب رأي المجموعة, تحقيقا للنفع العام .

٢- المساواة : و تعني عدم التمييز بين المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والحريات والكرامـــة .

٣- الكفاءة : وتضمن تحقيق التقدم والازدهار والتطلع كما تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوظيفية بصورة سليمة لصالح المجتمع .

٤- العدل : بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية, كما يفيد الإحاطة بالفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

٥- الرؤية الاستراتيجية : وتفيد التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لإعداد خطط بعيدة المدى لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية, وخاصة المخاطر .

٦- اللامركزية : وتعني إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للإسهام في صنع السياسات التي تحكم علاقتهم ببعضهم وعلاقتهم بالسلطة, وتحديد الأهداف التي تتماشى واحتياجاتهم والعمل على تحقيقها .

١ www. Univ – , (٢٠٠٩ .(chlef . dz (on – line

مما سبق, يمكننا رسم (جدول توضيحي*) , والذي يمكن ان نطلق عليه اساسيات الحكم الرشيد:

يقوم الحكم الرشيد على مبدأ مهم وهو جعل الإدارة أكثر قربا من المواطن واستجابة لشواغله بالسرعة والنجاعة اللازمتين, بالرغم مما سبق, نجد إن الواقع يشير إلى ان الجهاز الإداري تشوبه العديد من الاختلالات وأهمها تعقد الإجراءات وطول أجالها وغياب المصالحة والشفافية بين المواطن والإدارة.

وبقدر تعلق الأمر بالواقع العراقي يمكننا ذكر نقاط أساسية يمكننا عدها جهود الإصلاح في مواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه الجهود المبذولة في سبيل تفعيل واستثمار برامج التنمية المستدامة, والاستفادة منها, ومن ابرز هذه الإصلاحات التي يجب القيام بها, ما يلي:

١- توفير الأجواء الأمنية المناسبة من خلال خلق بيئة أمنة مستقره, وتعزيز دور المواطن ومساهمته في الاستقرار الأمني, ويتم ذلك من خلال تطوير قدرات المؤسسة الأمنية, ومواجهة التحديات الأمنية وغيرها بالوسائل التي يسمح بها القانون .

٢- مكافحة الفساد : وضع قوانين صارمة تحارب الفساد و المفسدين ادريا وماليا, وتطوير طرق جديدة للحد من تفشي هذه الظاهرة, أضف إلى ذلك تعزيز الحاكمية والمساءلة والشفافية.

٣- وفي هذا الصدد, فقد تم إنشاء العديد من الأجهزة الرقابية تعنى بمكافحة الفساد, وإيجاد الوسائل الكفيلة لإيقافها او الحد منها (١).

٤- إصلاح الهيكل الإنتاجي : وتطويره من خلال رسم برامج استثمارية مكثفة لاستغلال الموارد المتاحة لتنويع المردود الاقتصادي, ولضمان تنمية مستمرة على المدى الطويل, وعدم الاعتماد التام على المورد النفطي فقط .

٥- جذب الاستثمارات الأجنبية : العمل على ترويج فرص الاستثمار من خلال المؤتمرات والندوات والزيارات الرسمية وغير الرسمية واستقبال وإرسال الوفود بهدف خلق مناخ للاستثمار, والذي يجب ان يسبقه خلق مناخ سياسي واقتصادي وامني يلاءم المناخ الاستثماري, لتحقيق أهداف التنمية.

تمثل التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب إقطاعية ومكانية مختارة للنمو والمنهج التنموي المعتمد على إرساء أفاق الرؤية المستقبلية ومدخلا لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريع إلى اقتصاد إنتاج وعلى

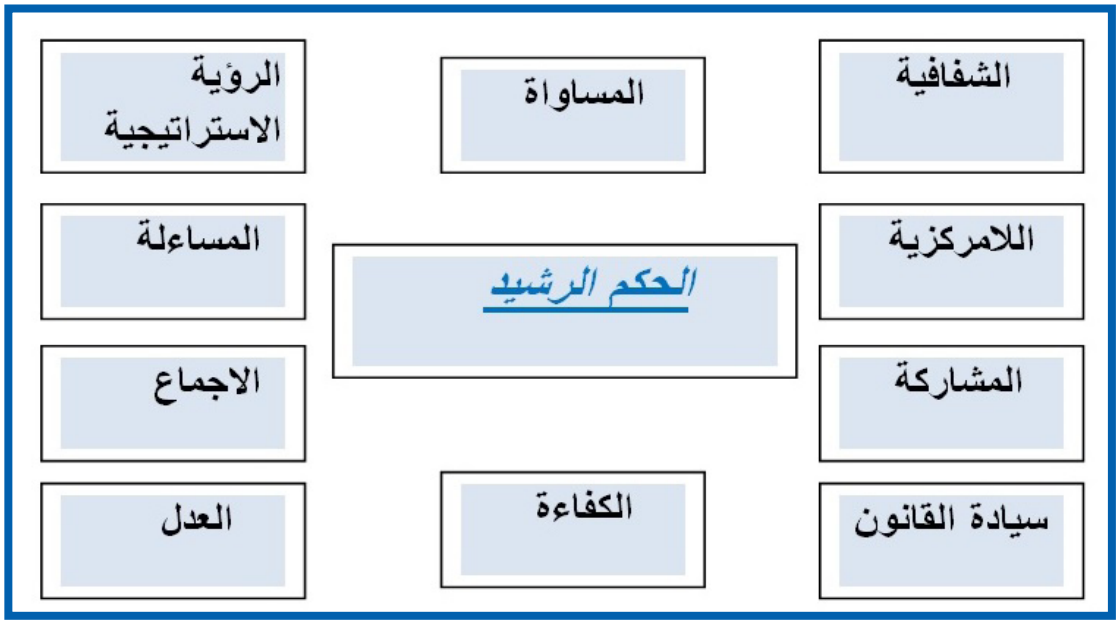

المدى البعيد.

٦- إيجاد الحلول لمشكلة البطالة : الاستفادة من الموارد البشرية والكفاءات العلمية في إنجاح عناصر التنمية, اذ يعد المورد البشري من أهم عناصر التنمية وتطويره من أهم أهدافها .

٧- تطوير التعليم وتنمية القدرات : يشكل عنصر التعليم أساسا مهما للتنمية المستدامة اذ انه يقوم بعملية تامين موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب .

يمكن القول, ان قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه الاقتصادية والاجتماعية, تلعب دورا بارزا في وقاية شرعية النظام وتامين استقراره, والشرعية هي حصيلة العلاقة السائدة بين النظام و المجتمع, فكلما زاد الاعتقاد بان النظام القائم يؤدي الدور الموكل اليه, كلما يرتفع مستوى شرعيته ويزداد فرص استقراره, ويتوقف ذلك على قدرة النظام السياسي في تحمل مسؤولياته, وأدائه للمهام المطلوبة منه(٢).

١- وزارة التخطيط, مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق, الجهاز المركزي للاحصاء, جمهورية العراق , ٢٠١١ , ص١٨.

٢- محمد توفيق صادق, التنمية في دول مجلس التعاون (دروس السبعينات وافاق المستقبل), سلسلة كتب عالم المعرفة , العدد ١٠٣,الكويت , ١٩٨٦, ص١٣٦

- خطط التنمية الوطنية(١) (القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار) نموذجاً.

هناك حزمة من السياسات والاجراءات الحكومية الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في مختلف المجالات، شرعت الحكومة في اقرارها وتنفيذها، ومن أهمها ما يأتي:

• إعلان وتطبيق البرنامج الحكومي في عام ٢٠١٤، وحزمة الاصلاحات الاقتصادية المرتبطة به (٢٠١٥).

* حزمة السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، التي اعدها فريق الخبراء الوطني وبمشاركة الفرق الفنية الاخرى الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠١٥.

• تأليف اللجنة العليا لقروض البنك المركزي العراقي)الأمر الديواني ٣١ لعام ٢٠١٦).

• وتقوم هذه اللجنة باعداد تقارير تفصيلية عن الانجازات والمشاكل والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي لتحسين الوضع الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص والنهوض بقطاعات الزراعة والصناعة والاسكان، من خلال تخصيص مبلغ ٥ ترليون دينار عراقي لغرض اقراض المواطنين والقطاع الخاص ضمن اليات للقروض تم اقرارها من خلال عدد من ورش العمل واجتماعات التي اشترك فيها المختصون من وزارات الدولة المعنية وممثلوا القطاع الخاص، وصدّق عليها رئيس مجلس الوزراء؛ وعممت على الجهات ذات العلاقة.

• تشكيل اللجنة التوجيهية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديد مهامه)الأمر الديواني ٢٣٨ في ٢٠١٦/٧/٤، والأمر الديواني المرقم ٤٩ لسنة ٢٠١٧)، والعمل مستمر حاليا من قبل اللجنة في إعداد تعليمات تنفيذ عقود المشاركة للجهات الممولة مركزيا وذاتيا.

• هناك أيضاً حزمة السياسات الهادفة إلى مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة (التي أعلن عنها رئيس مجلس الوزراء في نهاية عام ٢٠١٧).

ان جميع الاجراءات والسياسات المذكورة في اعلاه يمكن أن تؤدي إلى تمكين العراق من تحقيق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم بيئة الأعمال في أي بلد، وأن تدفع باتجاه زيادة كفاءة أداء القطاع الخاص، وتفعيل دوره، وبناء قدراته التنافسية.

١- وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، (بتصرف)، ص-ص ٨١-١٠٧.

وبهذا فان تطوير القطاع الخاص سيتيح للحكومة العراقية المزيد من الفرص لإيجاد حلول تستهدف الاحتياجات الآنية وطويلة الأجل لمجتمع الأعمال. وفي الوقت الذي ستعمل فيه الحكومة العراقية على تنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية بجدية، وتسعى للمُضي قدما بهذه العملية، فانها ستوفر في الوقت ذاته)، الشروط الضرورية لتوفير بيئة جاذبة للأعمال والاستثمارات، وإلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس شراكات فاعلة بينها وبين الشركات العامة، وستدفع القطاع الخاص إلى أن يكون أكثر التزاماً، وأكثر قدرةً على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

ان موارد العراق البشرية والطبيعية(، وثروته من المواقع الأثرية والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية، والفرص التسويقية الهائلة التي يتيحها الطلب الكبير والمتنامي على السلع والخدمات كافة، توفر امكانات ضخمة لتفعيل دور الانشطة والمؤسسات الانتاجية والخدمية القائمة، وانشاء مشروعات جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد. وهذه الامكانات ستتيح للقطاع الخاص فرصة اعادة بناء ذاته، ومراجعة أدائه الاقتصادي، ونمط ادارته لمؤسساته، وأسلوب تعامل الدولة والقطاع العام معه، والشروع في صياغة نهج جديد للعمل يتجاوز سلبيات المراحل السابقة، ويسمح له بممارسة أدوار فاعلة يساهم من خلالها في تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصاد، وفي خلق فرص العمل، وفي انجاز عملية التنمية الشاملة والمستدامة .

وتأسيسا على ما سبق فان جميع السياسات والاجراءات والبرامج والأنشطة ذات الصلة بتطوير وتفعيل دور القطاع يجب التفاعل معها والنظر اليها؛ على أنها وسيلة مرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ على الواقع الاقتصادي، وويجب ان تكون خاضعة للمراجعة الدورية بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدة ذات الأولوية، والفرص الجديدة، والظروف المتغيرة، والصدمات المتوقعة، والخطط والسياسات الوقائية البديلة التي ينبغي انتهاجها لمواجهة هذه الصدمات. كما أن هذه السياسات وما يرتبط بها من أهداف ووسائل تنفيذ ستستند إلى الترتيبات المؤسسية القائمة، وإلى منجزات الاصلاح المتحققة وتلك التي لاتزال قيد التنفيذ، وإلى الاهتمامات المشتركة للمعنيين بها، والتوجهات والضوابط ل

الحكومية ذات الصلة .

وستبقى عملية تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد مرتبطة على نحو وثيق بعملية الاصلاح الاقتصادي التي أُعلن عنها في البرنامج الحكومي ٢٠١٤ - ٢٠١٨ ، وإلى التوسع بهذه العملية خلال السنوات اللاحقة، وما يتطلبه ذلك من ترسيخ وتعجيل، والتزام مشترك بتنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية . وهذا ما سيجعل السياسات والاجراءات والبرامج ذات الصلة ان تفعل وتطور القطاع الخاص متوائمة مع تلك التي وردت في استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ ، والتي سترد أيضاً ضمن خطة التنمية الوطنية٢٠١٨ - ٢٠٢٢ , والتي يفترض أن تكون متسقة أيضاً مع البرنامج الحكومي القادم ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ .

في ضوء ما سبق، فان هناك تحديات حسب خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، يمكن ذكر ابرزها :

- تداعيات المتغيرات الداخلية والخارجية) السلبية (على الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠١٤ - ٢٠١٨ الأثر السيء لتذبذب اسعار النفط على الاقتصاد، والتداعيات الكارثية لتمدد التنظيمات الارهابية، والدمار المصاحب لعمليات التحرير، والخسائر والأضرار الهائلة في الاصول والوحدات الاقتصادية التي تكبدهاالقطاع الخاص نتيجة لذلك.

- تراجع الوضع الاقتصادي للعراق حاليا، وما تكشف عنه البيانات المالية المتاحة من استمرار ضآلة التخصيصات الاستثمارية) التنموية(في الموازنة العامة للدولة للسنوات الخمس القادمة .

- الاختال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي – الريعي، وما يفرضه هذا الاختلال من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص، وتعزيز قدراته التنافسية، لضمان مشاركته الفاعلة في تحقيق التنويع الاقتصادي بسرعة وكفاءة. وفي ظل هذا التنويع) تنويع المنتجات/تنويع القطاعات والصناعات/ تنويع الموار المالية، وتوليد الثروات الوطنية/تنويع الصادرات(سيكون هناك مستوى جيد للعمالة، ومستوى أفضل لجودة المنتجات، والقدرة على تطويرها.

- ضالة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتوفير فرص التشغيل، وتمويل الاستثمارات, وتعد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عنصراً حاسماً في تحديد دور القطاع الخاص في مجمل عملية التنمية الاقتصادية .وهذا الدور لا يزال متواضعاً وغير استراتيجي، ويشكّل تحدياً رئيساً لخطط التنمية الوطنية المتعاقبة .

- تخلف الجهاز المصرفي، وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية)الخارجية والداخلية(على الدولة والقطاع الخاص معاً .

- ضعف صياغة السياسات الحكومية، والتلكؤ في تنفيذ ما يتم اقراره منها، مع غياب تام للسياسات الوقائية، وضعف الجودة، الأمر الذي أضعف بدوره من سلطة وسيادة وانفاذ القانون على الجميع، فضلا عن غياب الثقة في تنفيذه بعدالة

- ضعف فاعلية وجدوى السياسات المرسومة، وتضارب وتخبّط القرارات المُتخذة، وما ترتب على ذلك من ضعف الاتّساق بين السياسات الكلية في العراق .وهذا قاد بدوره إلى هدر وضياع الكثير من الجهود التي بذلتها الحكومة)وأطراف أخرى عديدة، بينها وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق (لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج كفيلة بتفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد ، وأدبالتالي إلى تقويض ثقة القطاع الخاص بقدرة الدولة على انتهاج سياسات جادة، وممكنة التنفيذ، وقابلة للاستدامة بهذا الصدد .

- تلكؤ عملية الاصلاح الاقتصادي، وصعوبة تنفيذ المزيد من الاصلاحات التشريعية والسياسية والتنظيمية والمؤسساتية.

- عدم الايفاء بالمسؤوليات والالتزامات والأدوار الانتقالية للحكومة والقطاع الخاص

- الصعوبات والتحديات التي تواجهها الدولة في محاولتها لتعزيز الاستقرار والأمن في العراق، وبسط سلطة القانون على الجميع، بهدف اتاحة المجال لمؤسسات وشركات ومشاريع القطاع الخاص بأن تستثمر وتتطور، وتصبح أكثر قدرة على المنافسة

- ضعف قدرة الحكومة على تطبيق نهج تشاركي وشمولي مع القطاع الخاص، يتيح له القيام بدور أكبر وأكثر فاعلية في صنع القرار الاقتصادي وقيادة السوق .

- عدم قدرة القطاع الخاص على تعزيز دور وفاعلية)وقوة (الاتحادات والجمعيات والمنظمات المعنية بقضاياه ، وضعف امكاناته في رفع كفاءة أدائها)المهني والتقني(، وتعزيز قدرتها على الاستدامة، وعجزه عن ضمان تمثيل أعلى لمؤسسات الأعمال الخاصة فيها .

- ضعف وعدم جدية القطاع الخاص في التأسيس لمشاركة فاعلة في صياغة السياسات والخطط القطاعية التي من شأنها ان تصبح من مكونات خطط التنمية الوطنية، وتواضع دوره في مساعدة الحكومة بصدد وضع وتحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه المكونات.

ووفقا لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، فقد وضعت اهداف عدة تسعى الوصول لها، من ابرز هذه الاهداف؛ هي :

- زيادة نسبة القطاع الخاص ضمن المؤشرات الاتية:

١- يساهم القطاع الخاص في تخفيض البطالة.

٢- ضمان مساهمة القطاع الخاص)المحلي والأجنبي(في تمويل الاستثمارات، خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة.

٣- زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية.

٤- زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق.

- تحسين بيئة الأعمال والاستثمار:

١- استحداث مجلس تطوير القطاع الخاص ليكون منبر حوار وتفاعل وتشاور وتنسيق وتكامل بين الحكومة وقطاعها العام من جهة والقطاع الخاص من جهة آخرى .يعمل مجلس تطوير القطاع الخاص عند تأسيسه، على إرساء أسس للحوار والتشاور بين الجهات المعنية، لتحقيق التشارك الفاعل مع القطاع الخاص عند تطوير واقتراح خطط واستراتيجيات جديدة، أو وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة وتعليمات تخص الأخير

٢- اعداد حقيبة مشاريع تنموية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، يتمتنفيذها عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص المحلي، أو عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر)أوكليهما معاً(، وبالاستعانة

بمصادر ائتمانية خارجية)مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC العائدة للبنك الدولي(، تقدم دعمها للشركات الخاصة العاملة في العراق، والاستعانة أيضاً بالمؤسسة العربية لضمانالاستثمار وائتمان الصادرات

٣-تعديل وتبسيط إجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص على التمويل من المصارف التجارية والقطاعية (قروض ميسرة، تسهيلات مصرفية، ضمانات) .

٤-وضع أنظمة، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، ووضع قواعد واضحة وملزمة للتعامل معها من جميع الأطراف المعنية بها)خطر المصادرةوالتأميم / خطر الحرب والصراعات الأهلية / خطر عدم تحويل أصل الاستثمار، أو الربح الناتج منه / خطرالاخال بعقد الاستثمار).

٥-مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وتعديل القوانين والأنظمةوالتعليمات و/أو إصدار قوانين أخرى جديدة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص. وتبسيط الإجراءات وازالة التعقيدات الروتينية التي تعيق توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الأعمال.

• التأسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار والتنمية، وتقاسم الأعباء والمنافع المترتبة عليها.

ويتم ذلك من خلال الاتي :

١-بناء شراكات حقيقية وفاعلة للقطاع الخاص مع الجهات الحكومية المعنية بإعادة إعمار المحافظات المتضررة من الارهاب، وفي النهوض بمستوى الخدمات العامة والبنية التحتية في المحافظات الأخرى، وإستخدام سياسة حوافز حكومية مجزية لتحقيق هذا الهدف .ويمكن أن يتم ذلك من خلال الشروعبتنفيذ خطة إعادة الإعمار والتنمية، على وفق التدخات المقترحة في وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية، التي قامت بإعدادها اللجنة المشكلة في وزارة التخطيط، والمصدق عليها مجلس الوزراء آب ٢٠

٢- وضع خطط أعمال واقعية، وقابلة للتطبيق، بهدف دفع مؤسسات الأعمال الخاصة إلى التركيز علىالأنشطة والأسواق، وعلى عمليات إعادة

الهيكلة ذات الصلة بالشركات العامة، وبما يسمح بتنفيذ مشروعات مشتركة طويلة الأجل مع شركات خاصة ناجحة .

خلاصة

مما سبق اتضح ان هناك عقبات تواجه عملية ارساء وتثبيت الاطر الصحيحة للتنمية المستدامة، اذ ان الطريق امام هذه المهمة ليست باليسيرة، حيث تتطلب سياسات ناجعة لمواجهة الاحتياجات وكيفية تلبيتها، والمفاضلة بينها بناءً على اختيار السياسات التي تحقق قدر اكبر من النتائج بكلفة ووقت أقل. وهذا يستلزم أن تتوفر إرادة حقيقية لدى صانع القرار سوء في الجانب التنفيذي او التشريعي، وحتى على مستوى ادارات المحافظات والاقليم...، في الواقع يمكن القول ان توفر مسألة الطهر الفكري لدى صانع القرار والذي من المفترض ان يتبلور عبر سياسات تمس احتياجات المواطن والمجتمع بأسره، وليس النخب الحاكمة.

وعلى العموم، ان معالجات تعثر التنمية المستدامة يمكن ان تكون عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص وان لا ينحصر بين دور الحكومة الاتحادية في ذلك فقط، وانما يتطلب في الحقيقة وضع ترتيبات وتنسيقات مشتركة بين الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات لتعزز الشراكة بينهما والتوجه نجو بناء مرتكزات صناعة بمعنى انشاء مدن صناعية بشكل متكامل الغرض منه دعم وتشجيع القطاع الخاص، يمكن القول ان الشراكة مع القطاع الخاص في المحافظات غير المنتظمة في اقليم يقع على عاتق الادرات المحلية فيها؛ لأنها هي ادرى بما تحتاجه من متطلبات وما يستلزم من موراد وامكانيات للقيام بتلبية هذه المتطلبات، وفي ذات الوقت فإن العراق من الدول التي تنتهج اللامركزية الادارية في عملية توزيع السلطات والصلاحيات بين المركز وهذه المحافظات – لاقليم كردستان وضعه الخاص – مما يؤدي بنا القول ان على هذه المجالس العمل على ايجاد الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص ضمن امكانياتها ومواردها المتاحة، كما ان من الضرورة ذكر مسألة عدم توسعها في مجالات لا يمكنها الايفاء بمتطلباتها لضمان نجاح هذه الشراكة، ان مجمل ما سبق يحتاج الى دراسة معمقة للواقع القانوني الذي له دور كبير بتيسير وتسهيل هذه المهمة اضف الى ذلك دراسة ومعرفة واقع كل محافظة واحتياجاتها ومواردها المادية والبشرية المتوفرة وبيئة الاعمال، لغرض الوصول الى نقاط تساهم بجدية هذه الشراكة للمهوض بالواقع الاقتصادي لهذه

المحافظات والذي يعود بالنفع على القطاع الخاص وتطوره، والايدي العاملة وتشغيلها، والتخلص من تمظهر واتساع البطالة واخطارها ... الخ.

الاستنتاجات والتوصيات :

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات, يمكن ذكرها بالأتي :

- التنمية المستدامة هي عملية إرشاد السياسات على النحو الذي يضمن علاقة تفاعلية بين الإمكانيات والموارد المتاحة .
- تعزيز متطلبات تحقيق التنمية المستدامة بجهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, فضلا عن المضي في تطبيق أساسيات الحكم الرشيد, بمعنى أخر وجود ترابط وتفاعل بين عناصر التنمية المستدامة وأهدافها و تحدياتها, تنعكس سلبا على نتائج التنمية المستدامة سلبا أو إيجابا .
- يشكل الفساد الإداري والمالي تحديا كبيرا أمام استدامة التنمية وبالتالي يكشف الحقيقة الفعلية لإتباع سياسات من قبل الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد
- الافتقار إلى وجود مؤسسات تعنى بالتنمية المستدامة والتي تأخذ على عاتقها وضع خطط تنموية ومتابعتها , وملاحظة احتياجات المجتمع ومستجداته حيالها .
- هناك خلل واضح من قبل المؤسسات الرسمية في الاهتمام برأس المال الفكري .
- اكدت الدراسة على وجود عقبات تقف امام طريق التنمية المستدامة؛ بذات الوقت لعل من المفيد القول ان توفر ارادة سياسية حقيقية تؤمن بضرورة الادارة السليمة لموارد الدولة مع مجمل العوامل السابق ذكرها يمكن ان نصل الى نقطة البدء الفعلية لسياسات قائمة على اعمدة التنمية واستدامتها.

إما ابرز التوصيات, فيمكن حصرها بالاتي :

- دعم وتشجيع مراكز البحوث والدراسات العلمية (الحكومية والخاصة) في مجالات التنمية المستدامة .
- اعتماد الية التخطيط والدراسة في عملية التنمية المستدامة سواء على مستوى الكلي او على مستوى المشاريع, وضرورة تفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة والاختصاص في المجلات المختلفة, بهدف الاستفادة من خبرتهم .
- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات المختلفة من خلال تبادل الخبرات والإمكانيات, وبشكل لا يمس السيادة الوطنية .
- تطوير قطاع السياحة والاهتمام بها كونها موردا مهما, ويقلل من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي .
- حماية الموارد المائية والحفاظ على البيئة بالشكل الذي يتيح للأجيال القادمة الفرصة في حياة كريمة وصحية .
- مكافحة التصحر من خلال زيادة المساحات الخضراء, والاهتمام بشكل اكبر بالقطاع الزراعي .
- مكافحة الفساد كونه ينخر جسد الدولة وتتلاشى بوجوده الأهداف والخطط التنموية .
- نشر روح الشفافية والمساءلة والمحاسبة بين اجهزة الدولة المختلفة, وتبسيط الإجراءات الروتينية المعقدة على المواطن وتحسين مستوى وكفاءة موظفي مؤسسات الدولة .
- التركيز على رفع المستوى العلمي, ورفع مؤشرات المستوى التعليمي للمواطن العراقي, أضف إلى ذلك تركيز الاهتمام على الجانب الصحي.
- ضرورة الانتباه الى الية ادارة الدولة العراقية من مرتكز اساس يساعدنا في توزيع الصلاحيات والمسؤليات وبالتالي القيام بواجبات التنفيذ وتلبية احتياجات المجتمع، ونقصد هنا مسألة الادارة اللامركزية القائمة في المحافظات غير المنتظمة في اقليم، اذ ان عليها ان تقوم بواجباتها تجاه مجتكعاتها المحلية وفق ما حدد لها الدستور العراقي النافذ والتشريعات والقانونين التالية، نخلص بالقول الى ان المهمة تقع على عاتق الحكومة المركزية والمحلية كل وفق صلاحياته وواجباته، ومؤدى ذلك كله تلبية احتياجات الحاضر وتأمين احتياجات المستقبل والقدرة المستدامة على تكييف الموارد ومعرفة ادارتها بشكل عقلاني سليم يتناسب مع حجم الاحتياجات والموارد.

تميز المؤسسات ... ثمار عمل الجودة

ظهر مفهوم الجودة بشكل واضح ودقيق مع الثورة الصناعية وظهور الحاجة لتلبية رغبات وتطلعات الزبون وظهرت مبادئها وادواتها الاحصائية كعلوم ادارية على يد روادها امثال الدكتور ادوارد ديمنع وفيليب كروسبي والمهندس جوران وغيرهم وبدأت الرحلة بالتركيز على المنتج سواء كان سلعة ام خدمة ولم يؤخذ بنظر الاعتبار دور العاملين في المؤسسة في جوانب استدامة النتائج الباهرة والتطوير والابداع والابتكار ، وبما ان الانسان خليفة الله في الارض وهو اصل التنمية وهدفها ظهرت عندها اهمية ودور الموارد البشرية في استدامة النتائج الباهرة وبدأنا نسمع في ادبيات الجودة عن مشاركة جميع العاملين وموائمة اهداف وخطط العاملين في بناء المؤسسة وكانت الحاجة الى تطوير قدرات العاملين وتحفيزهم وتبني افكارهم الابداعية وهو ما يعد اهم مرتكزات ادارة مرتكزات ادارة الجودة الشاملة والتي ظهرت في مطلع الثمانينات من القرن العشرين في البحرية الامريكية ونتيجة للنماذج الناجحة في تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في مؤسسات عريقة مثل شركة تويوتا وBMW وغيرها اصبحت الجودة الشاملة ثقافة سائدة في مؤسسات الدول المتقدمة .

لا تميز بدون تبني لثقافة الجودة الشاملة

تبنت الحكومات لنماذج تميز محلية ودولية تهدف الى تحقيق التميز فعليا في المؤسسات وارساء ثقافة التميز بين مواطنيها ووفق جوائز سنوية تمنح تثميناً لجهود المؤسسات في رفع مستوى ادائها وتميزها في تقديم الخدمة او السلعة وارضاء جميع المعنيين بالمؤسسة من متعاملين وشركاء والمجتمع بصورة عامة ، وقد ارتكزت نماذج التميز على مفاهيم ومبادئ الجودة الشاملة واعتماد افضل الممارسات الادارية والمهنية وضمان تطبيق اكثر اساليب العمل كفاءة وتطويراً في المؤسسات . ويشترك الناس جميعاً في رغبتهم للتميز سواء على الصعيد الشخصي او العائلي او المؤسسي ويصبح التميز فرص تثمر عند البعض وتفشل عند البعض الاخر لذلك اصبح ثقافة لها مفاهيم ومنهجيات واسلوب عمل يومي في المؤسسات ومزيج متجانس من القيم والمعتقدات والعادات والسلوكيات واللوائح والنظم التي يتبعها العاملون بالمؤسسة ، وهذا هو محور نماذج التميز ، مثل النموذج الاوربي وغيره والقاسم المشترك في نجاح التطبيق هو بناء ثقافة التميز المؤسسي فالتميز قبل ان يكون ممارسات ووثائق ومتطلبات هو في الاساس ثقافة وقناعة ، لذا مطلوب بشكل عاجل نهضة رسمية وثورة ادارية شاملة في العمل والدفع بقوة في تبني منهجيات العمل المتميزة واللحاق بركب الامم .

الابـــــراج الصيـــــنية

اعداد / حلا نبيل سلمان

حظ برج الفأر الصيني

السنوات : ١٩٠٠- ١٩١٢- ١٩٢٤- ١٩٣٦- ١٩٤٨- ١٩٦٠- ١٩٧٢- ١٩٨٤- ١٩٩٦- ٢٠٠٨- ٢٠٢٠.

إنه عام الذكاء وأنت سيده عزيزي الفأر، كل ما تخطط له تجعله سهل التحقيق، هذا العام هو العام الذهبي، تعود كما أنت وكما كنت، تأتيك الأموال، العائلة تحبك وتشجعك، يصبح أعداؤك أصدقاءك، تكون حذرًا في تعاملك معهم، ولكن هذا العام ترى أعداءك يستغفرون ويطالبون بالسماح، يقرّ من حولك بإمكانياتك وبذكائك، المساعدات حولك جميلة وداعمة، وقد تتغير حياتك العائلية، أو العاطفية، هذا عام الفرح فتمتع به .

حظ برج الثور الصيني

السنوات : ١٩٠١- ١٩١٣- ١٩٢٥- ١٩٣٧- ١٩٤٩- ١٩٦١- ١٩٧٣- ١٩٨٥- ١٩٩٧- ٢٠٠٩- ٢٠٢١.

هذا العام هو عام العمل والمال، عام جيد لكل العاملين والثور منهم يأتيه هذا العام بالأصدقاء الجادين الذين يستفيدون من خدماته، لكنه أيضًا عام الأذكياء الذين يعرفون كيف يستفيدون من خدمات الثور بأقل مقابل لكن هذا الأمر لن يهمه كثيرًا، لأنه يحب العمل للعمل وليس للمال، عام جميل للعائلة أو للحب وللأصدقاء، يخوض فيه مجالات جديدة تدر عليه مالًا يستمتع به.

حظ برج النمر الصيني

السنوات : ١٩٠٢- ١٩١٤- ١٩٢٦- ١٩٣٨- ١٩٥٠- ١٩٦٢- ١٩٧٤- ١٩٨٦- ١٩٩٨- ٢٠١٠- ٢٠٢٢.

عام من الكذب والخداع والوعود الزائفة، والآمال التي لا تتحقق، يجب أن يحذر منها صديقنا النمر، أناس ليسوا أهلًا للثقة يحيطون به. وهموم مالية تتربص به في كل مكان، يجب أن يحذر من أفخاخ تنصب له، أو مؤامرات يتعرض لها، يجب أن يوثق كل ما يفعله أو يقوم به بعقود، لا مجال في هذا العام للثقة.

ولا أتمنى عليه الدخول بمشاريع جديدة، ليس متأكدًا هو من معرفته بتفاصيلها، عام يشعر فيه بحاجته إلى كل شخص قديم من أصدقائه، المال قليل، وربما يفقد أحد الأقارب أو الأحباب، هناك تغير في حياته هذا العام في العمل أو السكن.

حظ برج الارنب الصيني

السنوات : ١٩٠٣- ١٩١٥- ١٩٢٧- ١٩٣٩- ١٩٥١- ١٩٦٣- ١٩٧٥- ١٩٨٧- ١٩٩٩- ٢٠١١- ٢٠٢٣.

عام أحذر منه كل الحيات، لأنه للغدر الدبلوماسي والمنمق، يأتيه بأناس يعرفون كيف يستغلون ثقة الحية بنفسه، ليأخذوا أشياء ليست من حقهم. عام يشعر فيه الارنب بندم على ثقته بأناس لم تكن في محلها، وربما يترك عمله، أو يحاصر ماليًا، تقترب الأمور من الحل وكأنها ستحل غدًا.

ولكنها تبتعد كأنها لن تتحقق أبدًا، فليتحلّ بالصبر ويفكر كثيرًا قبل الإقدام على مشاريع جديدة، أو يقدم سلفة لأحد، وليحافظ على ممتلكاته وأمواله.

حظ برج التنين الصيني

السنوات : ١٩٠٤- ١٩١٦- ١٩٢٨- ١٩٤٠- ١٩٥٢- ١٩٦٤- ١٩٧٦- ١٩٨٨- ٢٠٠٠- ٢٠١٢- ٢٠٢٤.

عام التنين يتصف بشيء من الخيال، والتنين يرى في كثير من الأحيان الأشياء على غير حقيقتها، من هنا تأتي مشاكله في هذا العام، ومع ذلك سيمنحه هذا العام المال والشهرة والنجاح، شرط أن يكون أكثر واقعيّة. سيحيط به قدر كبير من الماكرين؛ لذلك يجب عليه أخذ قدر كبير من الحيطة والحذر ويحافظ على أمواله من الضياع.عام سيتفرغ لأصدقائه وأقربائه ويعطيهم قسطا كبيرًا من وقته، وفي نفس الوقت سيكون منتجًا في عمله ويضفي السعادة على حياته إذا ما تحلى ببعض الانتباه والحذر.

حظ برج الثعلب الصيني

السنوات : ١٩٠٥- ١٩١٧- ١٩٢٩- ١٩٤١- ١٩٥٣- ١٩٦٥- ١٩٧٧- ١٩٨٩- ٢٠٠١- ٢٠١٣- ٢٠٢٥.

ذكاؤه مشتعل وعلاقاته كثيرة والمال كثير ولكنه يحتاج للطفه المعهود ومفاوضات طويلة؛ فهو لن يأتيه بدون جهد عام للسفر والرفاهية، وقد يشتري أكثر من اللازم أو من المعتاد من ثياب أو يقوم بتغيير لعقار أو ديكور لمحله أو مكتبه.. أنت تثبت وجودك وتشعر أنك مهم مع من حولك. وعملك سيشهد الازدهار ويحمل السعادة وليس على صعيد المال وحسب، بل على صعيد مركز جيد أو أهمية تمنح له، وسلطة للتحرك.. عام جيد للارتباط أو للسعادة الأسرية، أفراح أو هدوء .

حظ برج الحصان الصيني

السنوات : ١٩٠٦- ١٩١٨- ١٩٣٠- ١٩٤٢- ١٩٥٤- ١٩٦٦- ١٩٧٨- ١٩٩٠- ٢٠٠٢- ٢٠١٤- ٢٠٢٦

عام يخرج فيه عزيزنا الحصان كل ذكائه، يتجول فيه النصابون والمحتالون بحرية، لكنهم لن يستطيعوا هذه السنة النيل من السيد الحصان؛ لأنه سيفكر كثيرًا قبل أن يتصرف. لن يدخل فيها في مشاريع جديدة، ولن يخاطر، وسيمسك بأمواله دون أن يحاول أن يصرفها في غير محلها.

عام من الادخار والعمل الفعال ذي المردود المالي المريح، إنها سنة تعزيز العمل والاتجاه فيه للأمام، يعيش فيه صديقنا الحصان سعيدًا عائليًا، قد يمر به ظرف صحي لأحد من عائلته ولكنه سيتجاوزه، عام فيه الفرح والحزن لكنه عام إنجاز.

حظ برج العنزة الصيني

السنوات : ١٩٠٧- ١٩١٩- ١٩٣١- ١٩٤٣- ١٩٥٥- ١٩٦٧- ١٩٧٩- ١٩٩١- ٢٠٠٣- ٢٠١٥- ٢٠٢٧.

عام جيد بل جيد جدًا، عام من الإنجاز، يمتلك العنزة هذا العام من الحيلة ما يجعله يقفز إلى السطح، ترى نجمه يلمع، إنجازات مهمة على كل الأصعدة المالية والاجتماعية والعملية، الناس تحبه وتقدره وتمتدحه، يكون مميزًا بحسن تصرفه لأنها تترجم إلى أفعال مالية ومادية ملموسة. يتعرف على أناس ذوي سلطة ونفوذ يساعدونه، ويقفون إلى جانبه وعلى كافة الأصعدة، يكسب تعاطف الآخرين، يسافر كثيرًا، يدخر مالًا. يقف على أرض ثابتة وبالحيلة وبالعقل يشعر بالأمان المستقبلي، خطوات سريعة باتجاه مستقبله، أنا أعده أنه عام للبناء، بناء عائلة أو بيت أو بناء على الصعيد العملي أو كل هذا معًا .

حظ برج القرد الصيني

السنوات : ١٩٠٨ـ ١٩٢٠ـ ١٩٣٢ـ ١٩٤٤ـ ١٩٥٦ـ ١٩٦٨ـ ١٩٨٠ـ ١٩٩٢ـ ٢٠٠٤ـ ٢٠١٦ـ ٢٠٢٨.

انه عام من الإنجازات، لا تظن أن الصعوبة الآتية في بداية العام دائمة عزيزي القرد، بل تزول الصعوبات منتصف العام وتتحسن أمورك، إنه عام منجز تحاول فيه دخول مشاريع وسوف تكون ناجحة، تحاول تعويض خسارتك السابقة وتنجح. عام جميل أعدك، أمورك تتحسن، الرفاهية متوافرة، ربما تسافر وترتب أمورك المالية.

حظ برج الديك الصيني

السنوات : ١٩٠٩ـ ١٩٢١ـ ١٩٣٣ـ ١٩٤٥ـ ١٩٥٧ـ ١٩٦٩ـ ١٩٨١ـ ١٩٩٣ـ ٢٠٠٥ـ ٢٠١٧ـ ٢٠٢٩.

عام الطموح، لكن أيضًا للخيال، فالسيد الديك يفكر بمشاريع تفوق قدراته وحاجاته، ويسمع آراء أناس يريدون ماله، ويستغلون طيبته، لكنه على العموم عام جميل، عمله يجلب مالاً يستطيع ادخاره، أو يعيش برفاهية كبيرة، عام الشهرة فهو سيظل تحت الأضواء، ويمتدحون عمله، ويحتاجون له.

حظ برج الكلب الصيني

السنوات : ١٩١٠ـ ١٩٢٢ـ ١٩٣٤ـ ١٩٤٦ـ ١٩٥٨ـ ١٩٧٠ـ ١٩٨٢ـ ١٩٩٤ـ ٢٠٠٦ـ ٢٠١٨ـ ٢٠٣٠.

عام للتقدم فأنت تملك جاذبية تستقطب الآخرين، ويساعدك ذكاؤك وتعرف مصلحتك وتحاول اقتناص الفرص وجمع المساعدات للوصول إلى الأفضل، عام للارتباط بامتياز لو كنت خاليًا، أو لإنجاب طفل، أو للتحسن الوظيفي، ولكن كل هذا بمساعدات، وقد تفكر بسفر مجدٍ ماليًا ومعنويًا، أو تنال نتائج إيجابية لجهود بذلتها سابقًا. وثق عقودك، وتأكد قبل أن تدخل مشاريع جديدة.

حظ برج الخنزير الصيني

السنوات : ١٩١١ـ ١٩٢٣ـ ١٩٣٥ـ ١٩٤٧ـ ١٩٥٩ـ ١٩٧١ـ ١٩٨٣ـ ١٩٩٥ـ ٢٠٠٧ـ ٢٠١٩ـ ٢٠٣١.

عام الخنزير ٢٠١٩ لا تضع بيضك كله في سلة واحدة وتجلس لأشهر في مفاوضات، كل مواضيعه معلقة على الأقل في بدايته، فقد تضايقك إرباكات مادية ومعنوية، جهود كثيرة ومال كثير يدفع دون مردود واضح، لكنه في النصف الثاني من العام تبدأ أموره بالتحسن وعلى الأصعدة كافة، ماليًا وعاطفيًا.. تتحسن علاقاته الاجتماعية بعد فترة من الضيق المالي، تأتيه انفراجات من أكثر من جهة بمعاونة الأصدقاء والمساندين.

جد الاختلاف بين الصورتين

من اقوال المشاهير

- قلب لا يبالي يعيش طويلاً. (شكسبير)
- رأيك بنفسك أهم من رأي الآخرين فيك. (سنيكا)
- كثرة حسّادك شهادة لك على نجاحك. (فيثاغورث)

اقوال الحكماء

- يقول أحد الحكماء: لا تعامل الناس بأسلوب واحد فتخسرهم.. فليس كل المرضى ياخذون نفس الدواء.

فوائد الابتسامة للابتسامة دور مهمّ وأهميةٌ كبيرةٌ في حياة الإنسان وحياة الناس من حوله، ونذكر من فوائدها مثالاً لا حصراً ما يلي:

تلعب الابتسامة دوراً مهما في زيادة الشعور الجيد والتفكير الايجابي. تنشّط الدماغ وتحرك أربعاً وأربعين عضلة عند الإنسان، خاصة تلك الموجودة حول الفم والعضلات الموجودة أيضاً حول العينين. تؤثّر في الآخرين عن طريق إسعادهم وبثّ مشاعر الفرحة والبهجة إليهم. تجعل الشخص محبوباً بين الناس. تضفي الجاذبية على الإنسان. تخلّص الإنسان من الاضطرابات النفسية كالتوتر والقلق والاكتئاب كما تزيل التفكير السلبي، بسبب دورها المهم في تحفيز الهرمونات تساعد الإنسان على تخطي بعض مواقف حياته المفصلية والصعبة، مثل الزواج والحصول على عمل ووظيفةٍ وغيرهما من الأمثلة الأخرى. تقود الشخص للضحك وهو أمرٌ مفيدٌ للصحة حسب ما أثبتته الدراسات الحديثة. تعد أسلوباً من أساليب التعامل واللباقة مع الناس. تقلّل من الجهد والتعب وتعطي شعوراً بالطاقة والحيوية. تنشر الطاقة الإيجابية بين الناس حيث يعتبرها الكثيرون بمثابة عدوى. للابتسامة دورٌ مهمّ في بناء العلاقات وتقويتها .